الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة
Civil Society Team for Enhancing Pubic Budget Transparency

تقرير حول

تقييم مستوى المشاركة في الموازنة العامة الفلسطينية للعام 2022

سلسلة تقارير رقم 269

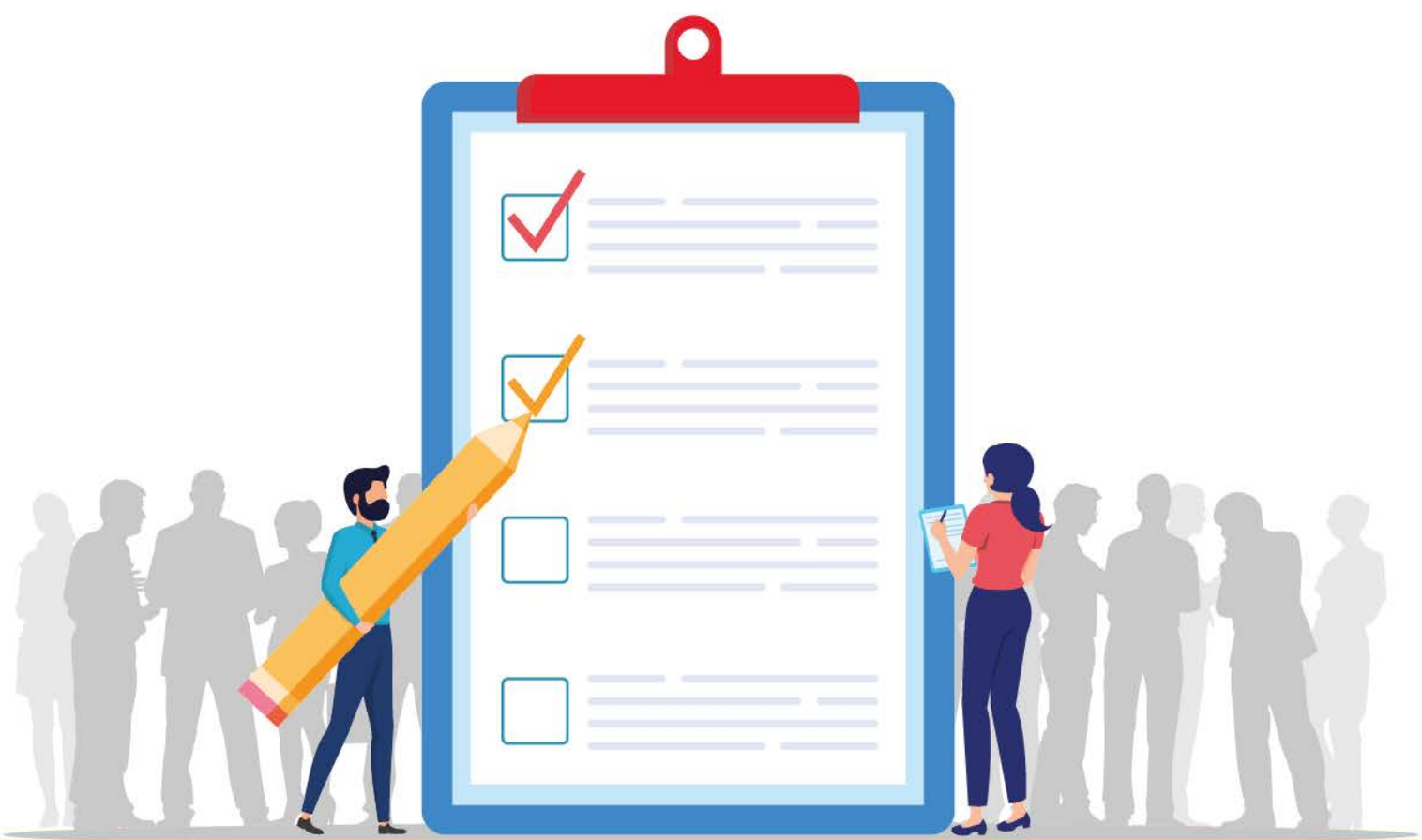

2023

تقرير حول:

تقييم مستوى المشاركة
في الموازنة العامة الفلسطينية للعام 2022

2023

© جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647

هاتف: 2989506 - 022974949 فاكس: 022974948

AmanCoalition

غزة: شارع حبوش -عمارة دريم - الطابق الثالث - شقة رقم 4

تلفاكس: 082884767 - 082884766 بريد الكتروني: info@aman-palestine.org

الموقع الالكتروني: www.aman-palestine.org

فريق العمل

د. عزمي الشعيبي، د. عبد الرحيم طه، لميس فرّاج،

صمود برغوثي، لينا حداد

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023 تقييم مستوى المشاركة في الموازنة العامة الفلسطينية للعام 2022. رام الله- فلسطين.

إنَّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة في هذه الدراسة، ولا يتحمّل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

The project is funded by the European Union

تمّ إعداد هذا التقرير بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والآراء الواردة فيه لا تعبّر بالضرورة عن رأي الاتحاد الأوروبي ولا يتحمّل مسؤوليتها.

فهرس المحتويات

الملخّص التنفيذي	4
مؤشرات مستوى المشاركة في الموازنة العامة	18
القسم الأول: مدى الاستعدادية للمشاركة	18
القسم الثاني: تقييم مستوى المشاركة في الموازنة العامة	35

الملخص التنفيذي

تعد المشاركة العامة في عمليات إعداد الموازنات العامة والرقابة على تنفيذها أداة مهمة لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني وممثلي دافعي الضرائب «المواطنين» للمساهمة الفاعلة في رسم السياسات العامة بشكل عام، والسياسات المالية بشكل خاص، إضافة إلى كونها إحدى الممارسات الدالة على المواطنة المصونة في القواعد الدستورية في الدول الديمقراطية، وهي بذلك تضمن وتتيح فرصاً لتعزيز الشفافية في إدارة الشأن والمال العام، وتساعد على تعزيز المساءلة المجتمعية، وبناء القدرات المدنية، وتحمل المواطنين للأعباء المالية الناجمة عن السياسيات المالية وبخاصة في أوقات الترشيد والتقشف، ناهيك عن تعزيز الشمولية في بناء برامج عمل الحكومة لتلبية احتياجات المواطنين، وتحسين الكفاءة المالية للدولة.

وعلى الرغم مما سبق، فإن إعداد الميزانيات الوطنية والموافقة عليها وتنفيذها والإشراف عليها تظل في العديد من البلدان عملية حصرية في المؤسسات الرسمية (الوزارات والمؤسسات العامة)، وخاصة وزارة المالية، فتبقى الفرص محدودة للمشاركة المجتمعية الهادفة، فوفقاً لأحدث مسح للموازنة المفتوحة (OBS) أجرته شراكة الموازنة الدولية عام 2021، بلغ متوسط درجات المشاركة العامة في عمليات الموازنة الوطنية 14 درجة فقط من أصل 100 درجة، ويظهر التقرير أن 116 دولة من أصل 120 دولة شملها الاستطلاع توفر فرصاً قليلة أو معدومة للمشاركة العامة، كما توصلت الدراسة الاستقصائية «مسح الموازنة المفتوحة» أيضاً إلى أنه حيثما كانت هناك فرص محدودة للمشاركة، كانت في الغالب عبارة عن آليات تنفيذية تم تقديمها أثناء صياغة الميزانية أو تنفيذها، ولا تزال المشاركة في الآليات التشريعية أو آليات المراجعة أثناء الموافقة على الموازنة والإشراف عليها نادرة بشكل خاص.[1]

ومن الواضح أيضاً أن المشاركة في إعداد الموازنة العامة بكافة مراحلها لا تنشأ من فراغ، بل تتطلب توفر العديد من العناصر الأساسية للمشاركة، ومن بينها توفير المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة وتسهيل إمكانية الوصول إليها بيسر، وتوفر إرادة سياسية قوية داعمة لمشاركة المواطنين في عمليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والرقابة عليها، إضافة إلى توفير الأطر القانونية والإدارية المناسبة لذلك، ناهيك عن توفير الموارد المالية الكافية، والكوادر البشرية المؤهلة، وتوفير مساحة واسعة للمجتمع المدني للمشاركة في عملية إعداد الموازنة العامة.

وفي إطار تقييم درجة المشاركة المجتمعية في عمليات إعداد الموازنة العامة والرقابة على تنفيذها، فقد طورت منظمة الشفافية الدولية أداة للتقييم، وتم تصميم تلك الأداة على شكل استبيان يضم 46 مؤشراً مختلفاً، وتم توزيع تلك المؤشرات على جزأين مختلفين: الجزء (أ) الذي يقيم مدى استعداد المؤسسة لتسهيل العملية أو الآلية التشاركية، والجزء (ب) الذي يقيم طبيعة وعمق وجودة العملية أو الآلية التشاركية في الممارسة العملية، ويتم تنفيذ أداة التقييم وفق ما توصي به منظمة الشفافية الدولية من قبل باحث أو فريق من الباحثين بشكل مستقل عن المؤسسة العامة التي يتم تقييمها، ويؤدي تنفيذ أداة التقييم إلى الحصول على درجات وإجابات لجميع أسئلة المؤشرات المدرجة في استبانة التقييم، على أن يتم توثيق المصدر الذي تم الاستناد إليه للحصول على الإجابات، وأنّ تكون الإجابات معللة بشكل كاف.[2]

وفي إطار تقييم المشاركة في عملية إعداد الموازنة العامة الفلسطينية للعام 2022، فقد تم استخدام أداة التقييم الموصى بها من قبل منظمة الشفافية الدولية، وذلك من خلال فريق تم تشكيله لهذا الغرض من قبل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، وقام الفريق باتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المعلومات المطلوبة للإجابة على المؤشرات من مصادر مختلفة موثقة، وتم تحليل تلك المعلومات، وصولاً إلى الإجابة عن المؤشرات من واقع تلك المعلومات، إضافة إلى مراجعات الإجابات وإبداء تغذية راجعة عليها من قبل خبير مختص بهذا الشأن. وقد تمثلت مصادر المعلومات، التي تم الاستناد إليها في الإجابة على المؤشرات المتعلقة بتقييم مستوى المشاركة في الموازنة العامة، بالتشريعات (دساتير، قوانين، لوائح)، والتقارير والوثائق الصادرة عن العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية، والمواقع الإلكترونية للجهات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة، ومؤشرات القياس العالمية، والمقابلات، والأخبار المنشورة.

1. e International Budget Partnership (IBP) .Open Budget Survey 2021.8th edition. p23. Open-budget-survey-2021-1.pdf (internationalbudget.org)

2 .منظمة الشفافية الدولية، مرجع سابق، ص 5.

القسم الأول للتقييم: مدى الاستعدادية للمشاركة

يتكون هذا القسم من أربعة أجزاء فرعية تتمثل في: شفافية الموازنة العامة، والإرادة السياسية، والإطار القانوني الناظم لعملية المشاركة، وواقع المجتمع المدني في عملية المشاركة، وذلك على النحو الآتي:

أولا: شفافية الموازنة العامة

تتمثل أسئلة المؤشر المتعلقة بهذا الجزء في:

- ما هي طبيعة وثائق الموازنة الرئيسية التي تصدرها وزارة المالية؟
- هل يوجد موقع إلكتروني تنشر من خلاله الوثائق المتعلقة بالموازنة العامة؟
- ما هي تكلفة الحصول على الوثائق المتعلقة بالموازنة العامة؟
- هل تنشر البيانات المتعلقة بالموازنة العامة على نحو يمكن قراءته آلياً؟
- ما هو توقيت نشر الوثائق المتعلقة بالموازنة العامة؟
- ما هي طبيعة الموازنة التي يتم الاعتماد عليها لإعداد موازنة المواطن؟
- هل تنشر موازنة المواطن للجمهور في إطار زمني معقول؟

أصدرت وزارة المالية 6 وثائق من أصل 8 وثائق حول الموازنة العامة للعام 2022، وتتمثل تلك الوثائق في: بيان ما قبل الموازنة العامة، والموازنة المقرة، وموازنة المواطن، والتقارير الدورية الشهرية، وتقرير نهاية العام للعام 2021، والتقرير المدقق للعام 2021، إضافة إلى التقارير الربعية (الأول، الثاني، الثالث، الرابع) لموازنة عام 2022، وتم نشر تلك الوثائق على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية[3]، مع ملاحظة أنّ تلك الوثائق لم يتم نشرها ضمن الآجال الزمنية المحددة للنشر باستثناء بلاغ الموازنة العامة، ويمكن الحصول على تلك الوثائق المنشورة بشكل مجاني.

كذلك فقد تم نشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية[4] ولكن على نحو مختصر، من خلال نشر نص التشريع الذي يحدد آليات الصرف وملخصاً بقائمة الإيرادات والنفقات ودون نشر الموازنات التفصيلية لمراكز المسؤولية وتكلفة البرامج المعتمدة في الموازنة العامة.

على صعيد آخر، لم تُصدر وزارة المالية كل من مشروع الموازنة العامة، والتقرير نصف السنوي للعام 2022،[5] وكل ما تنشره وزارة المالية هو تقرير تراكمي لنصف العام لا يلبي شروط ومعايير التقرير نصف السنوي الذي يجب أن يشمل تحليلاً للأداء خلال النصف الأول من العام، والسياسات الخاصة بالنصف الثاني وغيرها من المتطلبات، وليس فقط أرقاماً صماء للإنفاق.

ثانيا: الإرادة السياسية

تتمثل أسئلة المؤشر المتعلقة بهذا الجزء في :

- هل يوجد استعداد لدى وزير المالية لدعم عملية المشاركة في الموازنة العامة؟
- هل يوجد استعداد لدى موظفي وزارة المالية لدعم عملية المشاركة في الموازنة العامة؟
- ما هو مستوى فهم وزارة المالية لمفاهيم وخصائص ومبادئ الحكم الصالح؟
- هل يوجد لوزارة المالية عضوية في شراكات تهدف لتعزيز ودعم مبادئ الحكم الصالح؟

3. انظر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية www.pmof.ps.
4. انظر الموقع الإلكتروني لديوان الجريدة الرسمية https://lab.pna.ps/، العدد 190، ص 8.
5. تنص المادة 41 من قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية رقم 7 لسنة 1998 على أن مسؤولية وزارة المالية .... الإشراف على تنفيذ هيكل تصنيف الحسابات " تقارير الخزينة الشهرية والربع سنوية والسنوية التي تغطي الموازنة العامة وحسابات الصناديق الخاصة".

لا يبدي وزير المالية اهتماماً في عملية مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف المراحل المتعلقة بالموازنة العامة، وذلك على الرغم من أن الإطار القانوني الناظم لإعداد الموازنة العامة المتمثل في قانون الموازنة العامة رقم (7) لسنة 1998 لم يسمح أو يمنع المشاركة بشكل صريح، إذ جاءت النصوص القانونية في هذا المجال بشكل مطلق، والمطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد نص قانوني يقيده، إضافة إلى أن الأصل في الأمور الإباحة ما لم يرد نص على خلاف ذلك طبقا للقواعد الأصولية في تفسير النصوص القانونية. أما على صعيد موظفي الوزارة فهناك تفاوت بينهم نحو الانفتاح والتشاركية، إذ أظهر مدير عام الموازنة العامة تقبله للمشاركة والانفتاح مع المواطنين والمجتمع المدني[6]، فيما يبدي العديد من المسؤولين في وزارة المالية عدم الرغبة في التعاون مع منظمات المجتمع المدني.

وعلى الرغم من الحملات العديدة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني «الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة» إلا أن مجلس الوزراء[7] ووزارة المالية ما زالت تتجاهل إشراك المواطنين في إعداد الموازنة أو نقاشها مع القطاعات المختلفة، مع الإشارة إلى أنه في الظروف الطبيعية يتم إشراك المواطنين من خلال ممثليهم في البرلمان والمؤسسات والجهات غير الرسمية كمؤسسات المجتمع المدني، ولكن في ظل غياب البرلمان الفلسطيني – المتمثل في المجلس التشريعي بسبب تعطله منذ عام 2007 وحلّه منذ عام 2018- تصبح عملية إشراك المواطنين من خلال المؤسسات غير الرسمية أمراً أكثر ضرورة وأهمية.[8]

على صعيد آخر، تشير بعض الوثائق الصادرة عن وزارة المالية مثل استراتيجية إدارة المال العام 2017-2022[9]، إلى وجود فهم معتدل لمفاهيم الحكم الجيد لدى الوزارة، حيث يتوفر لدى وزارة المالية الخبرة في الآليات التشاركية كون الموظفين تلقوا تدريبات عديدة لبناء القدرات في إدارة المال العام، مثل تدريبات البنك الدولي لبناء قدرات الموظفين، إضافة إلى إنشاء المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب الذي طور بالشراكة مع وزارة المالية برامج تدريبية بناء على تقييم متواصل للاحتياجات لبناء القدرات في مجال إدارة المالية العامة والخطط القطاعية والاستراتيجية، كذلك تم بناء على طلب السلطة الفلسطينية إجراء تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة في السلطة الفلسطينية، وقام البنك الدولي بقيادة وتنسيق عملية التقييم هذه التي شارك فيها الاتحاد الأوروبي وفرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[10]، إلا أن كل ما سبق لم يترجم بشكل عملي، ولم يتم بناء شراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف مراحل عملية الموازنة.

ثالثا: الإطار القانوني

تتمثل أسئلة المؤشر المتعلقة بهذا الجزء في:

- هل يوجد نص دستوري يكفل حق المواطنين صراحة في المشاركة في عملية صنع القرار؟
- هل توجد نصوص تشريعية (قوانين، لوائح) توجب بشكل صريح مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار؟
- هل يوجد قانون يكفل للمواطنين حق الحصول على المعلومات؟
- هل يوجد خبرة لدى وزارة المالية لتسهيل عملية المشاركة في الموازنة العامة؟
- هل تقوم وزارة المالية بتنفيذ موازنة عامة تفي بمعايير الموازنة الجيدة؟

6. مقابلة مع مدير عام الموازنة العامة طارق مصطفى، بتاريخ 2023/2/15.
7. لا توجد أي إشارة في القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء إلى اهتمام مجلس الوزراء الفلسطيني بمشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف مراحل الموازنة العامة : http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal
8. الفريق الأهلي لدعم الموازنة العامة لوطن: الحكومة تتجاهل المجتمع المدني بعدم الحوار والمشاركه – وكالة وطن للأنباء (wattan.net)
9. الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2021___2023، المنشورة على الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء palestinecabinet.gov
10. خبر منشور بعنوان «8 ملايين دولار لإصلاح نظام إدارة المالية العامة الفلسطينية وتحديثه» على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي albankaldawli.org

كفل القانون الأساسي الفلسطيني المعدّل لسنة 2003 بشكل صريح مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، حيث نصت المادة (2) منه على أن « الشعب مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي»، كما نصت المادة (26) من القانون الأساسي على أن «للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات»، هذا يعني أن الشعب يشارك من خلال ممثلين منتخبين ينوبون عنه في صنع القرارات، ولكن عملياً مشاركة المواطنين – كما سبق القول- معطلة بسبب غياب المجلس التشريعي منذ العام 2007، كذلك منح النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني في المادة (100) منه الحق لكل فلسطيني أن يرفع للمجلس التشريعي عريضة أو شكوى فيما له صلة بالشؤون العامة.

أما على صعيد القوانين، فقد خلت التشريعات الفلسطينية بشكل عام، وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998 بشكل خاص، من النصوص القانونية التي تؤكد بشكل صريح وجوب مشاركة المواطنين في الموازنة العامة، رغم أنّ تلك النصوص القانونية لا تمنع ذلك أيضاً.

كذلك لم يصدر حتى تاريخه، قانون الحق في الحصول على المعلومات بالرغم من إدراج مشروع للقانون على جدول أعمال المجلس التشريعي منذ العام 2005. لكن في الوجه المقابل تضمن القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 بعض الأحكام حول الحق بالنشر وحرية التعبير عن الرأي تحديداً في المادة (19) منه التي تنص على أنه «لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون».

كذلك فقد نص قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995 في المادة (2) منه على أن « الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابة، وتصويراً ورسماً في وسائل التعبير والإعلام»، وتمارس الصحافة وفقا للمادة (3) من ذات القانون مهمتها « بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها». كذلك فقد نصت العديد من القوانين الناظمة للمؤسسات العامة على وجوب نشر تقاريرها للجمهور، حيث يوجب قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 بمقتضى المادة (8) منه نشر التقارير السنوية للديوان في الجريدة الرسمية، كذلك يوجب القرار بقانون بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2002 في المادة (36) منه نشر التقارير الدورية والإحصائية التي تعدها الجهات المكلفة بتنفيذ القرار بقانون.

وعلى الرغم من عدم وجود قانون للحق في الحصول على المعلومات، إلا أن هناك العديد من التشريعات التي تمنح الأفراد الحق في الحصول على المعلومات في المجالات وذلك المتعلقة بتلك التشريعات، ومن الأمثلة على ذلك: القرار بقانون بشأن الشراء العام رقم (8) لسنة 2014 الذي يمنح في المادة (41/7) منه المناقص الراغب في معرفة سبب عدم اختياره تقديم طلب بذلك ويجب على الجهة المشترية الاستجابة لطلبه، وقانون أصول المحاكمات المدنية رقم (2) لسنة 2001 الذي يمنح في المادة (173) منه الحق للخصوم في الاطلاع على صورة عن منطوق الحكم، وقانون الإحصاءات العامة رقم (4) لسنة 2000 الذي يمنح في المادة (4) منه الحق لجميع أفراد المجتمع الحصول على الإحصاءات الرسمية التي يقوم الجهاز بجمعها وإعدادها ونشرها حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها.

رابعا: واقع المجتمع المدني

تتمثل أسئلة المؤشر المتعلقة بهذا الجزء في:

- ما هو تصنيف مراقب سيفيكوس لظروف المجتمع المدني في فلسطين؟
- هل يشارك المواطنون طواعية في عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة؟
- هل يقوم صانعو السياسات العامة باستشارة منظمات المجتمع المدني في مجال السياسات المختلفة؟
- هل تحترم سلطات الدولة لحق المواطنين في التجمع السلمي؟
- هل يوجد استعداد لدى المواطنين للمشاركة في عملية صنع القرار؟

حصل المجتمع المدني الفلسطيني، وفق مراقب سيفيكوس (civicus monitor)[11] الذي يقوم بمراقبة ظروف المجتمع المدني في البلدان حول العالم، على تقييم «قمعي» (مكبوت)؛ أي أن ظروف المجتمع المدني مقيده بشكل كبير، ويتعرض الأفراد الناشطون وأعضاء المجتمع المدني الذين ينتقدون أصحاب السلطة للمراقبة والمضايقة والترهيب، والسجن، والإصابة، والموت. كما تتم عرقلة أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في مجال المناصرة بانتظام وتواجه تهديدات بإلغاء التسجيل والإغلاق من قبل السلطات العامة.

ومن الأمثلة على ذلك، تم إصدار القرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بشأن تعديل القانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، وعلى الرغم من تجميد العمل به من قبل الرئيس محمود عباس، إلا أن الهدف كان من التعديل هو التضييق على عمل الجمعيات والهيئات الأهلية، ويعكس في مضمونه رغبة الهيمنة والسيطرة الحكومية على الهيئات الأهلية، ومن الأمثلة على ذلك التعديل الذي طرأ على قانون الجمعيات عام 2021 الذي زاد من تغول السلطة التنفيذية على الجمعيات من خلال تعديل المادة (39) من قانون الجمعيات الذي منح الدائرة المختصة في وزارة الداخلية صلاحية تصفية الجمعيات وجرد أموالها بعد حلها، ورفع تقرير بالتصفية إلى وزير الداخلية؛ لإحالة أموالها المنقولة وغير المنقولة من خلاله (وزير الداخلية) إلى الخزينة العامة، حيث يتيح التعديل مصادرة أموال الجمعيات والمؤسسات التمويلية الشريكة، وانتهاك صارخ للقانون الأساسي الذي أكد صراحة في المادة (21) فقرة (4) بأنه «لا مصادرة إلا بحكم قضائي» وانتهاك للمعايير الدولية بشأن الحق في حرية تكوين الجمعيات.[12]

إضافة لما سبق جرت محاولات مستمرة عام 2022 لتضييق مجال العمل المجتمعي بمشاريع قوانين يراد منها سحب دور المؤسسات المدنية في الرقابة المجتمعية والمشاركة في إدارة الشأن العام، كمحاولات إصدار لائحة تنظيم قطاع المنظمات غير الهادفة للربح والترتيبات القانونية[13]، ونظام ترخيص المؤسسات الإعلامية، وحل نقابة الأطباء، وقمع الحريات النقابية من خلال منع ممثلي بعض النقابات (نقابة الموظفين العموميين) من ممارسة الحق الدستوري في التجمع والتجمهر رغم إيفائهم بالمتطلبات القانونية لذلك. هذا إلى جانب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي كان من أبرزها اغتيال الصحفية شرين أبو عاقلة.

على صعيد آخر، تعد مشاركة المواطنين الطوعية في عمل مؤسسات المجتمع المدني ضئيلة، حيث حصلت فلسطين وفق مؤشر أنواع الديمقراطية (V-Dem Indicator 3.10.0.5) الخاص بالبيئة التشاركية للمجتمع المدني الذي يبحث في مدى مشاركة الأفراد والمواطنين بشكل تطوعي بمؤسسات المجتمع المدني على درجة 2.48 من 3 عام 2022، أي أن تصنيف فلسطين يقع بين درجة 2 ودرجة 3، ما يعني أن هناك العديد من منظمات المجتمع المدني المتنوعة، لكن المشاركة الشعبية قليلة، ومن الطبيعي أن يكون الناس نشطين على الأقل من حين لآخر في واحدة منها على الأقل.[14]

11. انظر: pdf.AR.GlobalFindings2022 (net.contentfiles)
12. ورقة موقف صادرة عن مؤسسة الحق بشأن قرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بتعديل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وتعديلاته https://www.alhaq.org/ar/advocacy/17959.html
13. ملاحظات مؤسسة الحق بشأن مسودة لائحة تنظيم قطاع المنظمات غير الهادفة للربح والترتيبات القانونية https://www.alhaq.org/ar/advocacy/20249.html
14. انظر: V-dem__democracyreport2023__highres.pdf

ومن الأمثلة على مشاركة المواطنين في عمل منظمات المجتمع المدني إنشاء الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في 2011 بمشاركة 38 منظمة أهلية قطاعية فلسطينية بالإضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين، حيث يؤمن الفريق الأهلي بضرورة إطلاع المواطن على الموازنة العامة والمشاركة في إعدادها؛ ليتمكن من المساءلة حولها ومتابعة إدارة الإنفاق الحكومي والمال العام، ويتبنى الفريق منهج عمل يقوم على الشراكة الفاعلة مع جميع المعنيين في مجال إدارة المال العام.[15]

على صعيد آخر، لا يقوم صانعو السياسات في فلسطين غالباً باستشارة مؤسسات المجتمع المدني في القضايا العامة بشكل عام والقضايا المتعلقة بالموازنة العامة على وجه الخصوص، إذ حصلت فلسطين في هذا الموضوع وفق مؤشر أنواع الديمقراطية[16] (V-Dem Indicator 3.10.0.5) عام 2022 على درجة م0.53 من 1، وتم في بعض الأحيان إشراك بعض مؤسسات المجتمع المدني في مواضيع محددة، مثل مشاركة بعض المؤسسات محلياً في نقاش تعديلات قانون الخدمة المدنية، والخطط الاستراتيجية لمكافحة الفساد، وعلى المستوى الدولي وفي إطار توقيع وانضمام دولة فلسطين للاتفاقيات الدولية (مثل UNCAC وغيرها) تشارك بعض المؤسسات المجتمع المدني ضمن الفرق الوطنية، كمشاركة ائتلاف أمان بالفريق الوطني لتحقيق غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وعضويته ضمن تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [17]، وتشارك مؤسسة الحق ضمن المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة.[18]

وعلى صعيد الحق في التجمع السلمي، فعلى الرغم من أن القانون الأساسي المعدل لعام 2003 يكفل للأفراد الحق في الاجتماعات العامة وفقاً لمنطوق المادة (26/5) التي تنص على أن «للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية : عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون»، إلا أن الواقع يشهد تراجعاً في إتاحة الحق في التجمع السلمي، واستمر المساس بحق التجمع السلمي في عام 2022، حيث سجلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وقوع (84) انتهاكاً للحقّ في التجمع السلميّ وحرية التعبير في الضفة الغربية وقطاع غزة، كمنع التجمعات والتضييق على الناشطين والحركات الاجتماعية المعارضة.[19]

15. انظر الموقع الإلكتروني لائتلاف أمان https://www.aman-palestine.org/networks/9030.html
16. للمزيد من التفصيل يمكن الاطلاع على: https://www.v-dem.net/about/v-dem-project
17. تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد https://uncaccoalition.org/category/profiles/region/mena/
18. للمزيد من التفصيل يمكن الاطلاع على : https://www.alhaq.org/ar/about-alhaq/2671.html
19. للمزيد من التفصيل انظر: التقرير السنوي 28 للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المنشورة على الرابط التالي:
التقرير-السنوي-الثامن-والعشرين-2022-الهيي-ة-المستقلة-ا-ب-(ichr.ps)-1693459877.pdf-2023

القسم الثاني: تقييم مستوى المشاركة في الموازنة العامة

يتكون هذا القسم من أربعة أجزاء فرعية تتمثل في: عملية المشاركة، والتواصل ورفع الوعي، والشمولية والوصولية، والمساءلة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: عملية المشاركة

تتمثل أسئلة المؤشر المتعلقة بهذا الجزء في:

- هل توجد آلية تشاركية لدى وزارة المالية تسمح للجمهور بالمشاركة في أية مرحلة من مراحل الموازنة العامة؟
- في أي مرحلة من مراحل الموازنة العامة تستخدم وزارة المالية آلية تشاركية؟
- ما هو شكل المشاركة التي تستخدمها وزارة المالية لتسهيل عملية المشاركة في الموازنة العامة؟
- هل تحدد وزارة المالية بوضوح نطاق المشاركة وأهدافها في عملية الموازنة العامة؟
- هل تشارك وزارة المالية الجمهور في مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة؟
- هل تخصص وزارة المالية موارد مالية وتدرب كوادر بشرية لتسهيل عملية المشاركة في الموازنة العامة؟
- هل تتلقى وزارة المالية دعماً من جهات مختلفة لتسهيل عملية المشاركة في الموازنة العامة؟

لا تستخدم وزارة المالية آلية تشاركية محددة يمكن من خلالها للمواطنين المشاركة في مختلف المراحل المتعلقة بالموازنة العامة، إذ لا توجد دائرة أو وحدة متخصصة بالعملية التشاركية في وزارة المالية، ولم تحدد الوزارة نطاقاً أو هدفاً معيناً للتشاركية، ولم تخصص أية موارد مالية لذلك[20]، وهذا ما يتضح من خلال تقارير وصفحة وزارة المالية على الفيسبوك، حيث لم يرد فيها أية معلومة تفيد بالعملية التشاركية في الموازنة.[21]

كما تمت مراجعة رزنامة إعداد موازنة للأعوام 2023– 2025 التي تعدّ بمثابة خطة عمل في إعداد الموازنة، وتبين أنه لم يرد فيها أية عملية تشاركية بين وزارة المالية والمواطنين أو أية جهات ممثلة عن المواطنين[22]، على الرغم من أن وزارة المالية تقوم بعقد جلسات استماع مع مراكز المسؤولية والمكونة من موظفين فقط وليس مواطنين، في الوضع الطبيعي وقبل تعطل المجلس التشريعي يقوم وزير المالية بعد إعداد الموازنة بعرضها على مجلس الوزراء، ثم على لجنة الموازنة والمالية في المجلس التشريعي الفلسطيني قبل إقرارها من الرئيس ونشرها في الجريدة الرسمية.

أحياناً تقوم وزارة المالية بالدعوة إلى عقد لقاءات صحفية إعلامية حول الموازنة العامة بعد إعدادها تقتصر على فئة معينة من الصحفيين، ويكون الهدف منها الإعلام وليس المشاركة في التنفيذ أو الإشراف أو الرقابة، وتتم هذه اللقاءات بعيداً عن مشاركة المواطنين أو ممثلين عنهم، وتنشر هذه اللقاءات على المنصات الإعلامية التقليدية والرقمية.[23]

وبالتالي فإن مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في الموازنة العامة منعدمة، كما أنه لا يوجد دور للمجلس التشريعي في الرقابة على مختلف مراحل الموازنة العامة؛ بسبب تعطله منذ عام 2007 وحله منذ عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية.

وعلى الرغم من التفرد في القرارات الخاصة بالموازنة العامة بكافة المراحل، وعدم وجود آليات تشاركية تقوم بها وزارة المالية في إشراك المواطنين بمراحل دورة الموازنة، إلا أن الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة يقوم

20. انظر هيكلية وزارة المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية https://www.pmof.ps/internal.php?var=09&tab=03
21. https://www.facebook.com/PMOFPS
22. رزنامة إعداد الموازنة العامة للأعوام 2023-2025. https://www.pmof.ps/documents/budget/2022/calendar2023-2025part2.pdf
23. www.wafa.ps/Pages/Details/69457

بحملات ضغط على الحكومة؛ لتعزيز شفافية الموازنة العامة من خلال التدقيق على أداء الموازنة، وإصدار التقارير حولها وإرسال توصياتها لوزارة المالية، كما يعمل الإعلام على نشر الأخبار حول المالية العامة لكن لا يسهم في تمكين مشاركة المواطنين في الموازنة العامة، كما تقوم بعض المؤسسات المانحة بتقديم منح مالية؛ لتعزيز الشفافية والإصلاح في مجال إدارة المال العام.[24]

ثانيا: التواصل ورفع الوعي

تتمثل أسئلة المؤشر المتعلقة بهذا الجزء في:

- هل تقوم وزارة المالية بتوعية الجمهور للمشاركة في عملية الموازنة العامة؟
- هل تتخذ وزارة المالية تدابير لضمان مشاركة الجمهور في عملية الموازنة العامة؟
- هل يوجد لدى وزارة المالية وحدة مختصة بالتشاركية في عملية الموازنة العامة؟
- هل تقوم وزارة المالية بإشعار الجمهور بشكل مسبق للمشاركة في عملية الموازنة العامة؟

لا تشارك وزارة المالية في التوعية والاتصال لمشاركة العامة في عملية الموازنة العامة، كما لا تقدم الوزارة معلومات محدودة أو لا توفر المعلومات الشاملة للجمهور التي يجب أن تحتوي على ثلاثة على الأقل من العناصر التالية لعملية المشاركة والمتمثلة في:1. الغرض 2. المجال 3. القيود 4. المخرجات المقررة 5. العملية والإطار الزمني، كذلك لم توجه الوزارة أية إشعارات مسبقة؛ لإشراك المواطنين في عملية إعداد الموازنة العامة.[25]

ثالثا: الشمولية والوصولية

تتمثل أسئلة المؤشر المتعلقة بهذا الجزء في:

- هل تزيل وزارة المالية القيود التي تحول دون مشاركة المواطنين في عملية الموازنة العامة؟
- هل تدمج وزارة المالية الفئات المهمشة في عملية الموازنة العامة؟
- هل تعتبر المشاركة في الموازنة العامة مفتوحة للجميع وبدون قيود؟
- هل تنشر وزارة المالية المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة باللغة العربية؟
- هل تقدم وزارة المالية المعلومات الأساسية المتعلقة بموازنة المواطن؟
- هل توفر وزارة المالية آلية للمشاركة عن بُعد في عملية الموازنة العامة؟

لم تبد وزارة المالية أي اهتمام أو جهد يتعلق بتذليل العقبات التي تحول دون مشاركة المواطنين في إعداد الموازنة العامة سواء بشكل مباشر أو عن بعد، بل على العكس من ذلك فهي من تضع العقبات أمام مشاركتهم من خلال إعداد الموازنة بسرية تامة، وفي الحالات التي يتم فيها عرض الموازنة على بعض المؤسسات الأهلية والإعلاميين تكون العملية انتقائية وليست للمشاركة سواء في الإعداد أو التنفيذ، كذلك لم يسبق لوزارة المالية أنْ أشركت الفئات المهمشة والضعيفة كالنساء والفقراء وكبار السن في إعداد الموازنة العامة والتحضير لها، فعلى سبيل المثال لا تعد وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة جزءاً من التخطيط للموازنات أو اقتراح البرامج، والضغط باتجاه تطبيق برامج خاصة بردم الفجوات الاجتماعية.

24. البنك الدولي. منحتان بقيمة 37 مليون دولار لمساندة الإصلاحات وتنمية رأس المال البشري في الأراضي الفلسطينية. 2022/6/7.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/06/07/us-37-million-in-grants-to-support-palestinian-reforms-and-human-capital

25. انظر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: www.pmof.ps

رابعا: المساءلة

تتمثل أسئلة المؤشر المتعلقة بهذا الجزء في:

- هل تقدم وزارة المالية تغذية راجعة حول عملية المشاركة في الموازنة العامة؟
- هل يؤثر الجمهور من خلال مشاركتهم على القرارات المتعلقة بالموازنة العامة؟
- هل تقدم وزارة المالية مبررات لعدم مشاركتها الجمهور في عملية الموازنة العامة؟
- هل تخضع عملية المشاركة في الموازنة العامة لأي شكل من أشكال الرقابة الداخلية والخارجية؟
- هل توفر وزارة المالية آلية لتقديم الشكاوى أو للحصول على تعويض نتيجة عدم مشاركتها للجمهور في عملية الموازنة العامة؟

نظراً لعدم وجود آلية تشاركية في عملية الموازنة العامة، فإن وزارة المالية لا تقدم سجلاً مكتوباً أو تغذية راجعة لقائمة المدخلات العامة من العملية أو الآلية التشاركية، كما لا تقوم الوزارة بتقديم أي مبررات حول عدم إدخال أو تجاهل ملاحظات مؤسسات المجتمع المدني على الموازنة العامة، وعلى الرغم من وجود نظام للشكاوى ووحدات شكاوى في أغلب المؤسسات العامة ووجود إدارة عامة للشكاوى في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، إلا أنه لا توجد آلية للحصول على تعويض فيما يتعلق بعدم المشاركة في الموازنة العامة.

وعلى الرغم مما سبق، فإنّ بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، والفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة يقومان بمراجعة بيانات الموازنة وتحليلها وتقديم التوصيات والمطالب حول آلية توزيع الإنفاق في الموازنة، وفي بعض الأحيان يتم الأخذ بالتوصيات وعكسها على قرارات ذات علاقة في الموازنة مثل القرارات المتعلقة بتخفيض فاتورة الرواتب وفاتورة التحويلات الطبية وصافي الإقراض وذلك دون الإشارة إلى مصدر تلك التوصيات.[26]

26. ائتلاف أمان، تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2022 المنشور على الموقع الإلكتروني www.aman-palestine.org

الاستنتاجات:

تظهر عملية تقييم مستوى المشاركة في الموازنة العامة الفلسطينية للعام 2022 وجود بعض الجوانب الإيجابية التي يمكن البناء عليها وتحسينها، إضافة إلى وجود العديد من الإشكاليات التي أثرت على مستوى المشاركة في الموازنة العامة، والتي يتعين العمل على تلافيها والحد منها، وذلك على النحو الآتي:

الجوانب الإيجابية

- وجود موقع إلكتروني لوزارة المالية، ومواقع إلكترونية أخرى تنشر من خلالها بعض الوثائق المتعلقة بالموازنة، إضافة إلى مجانية الحصول على الوثائق المنشورة للموازنة العامة.
- يتم إعداد موازنة المواطن وفقاً للموازنة المقرة، وتنشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.
- وجود نصوص صريحة في القانون الأساسي تضمن مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، رغم أن تلك المشاركة معطلة؛ بسبب غياب المجلس التشريعي، إضافة إلى وجود نصوص دستورية وقانونية تؤكد على حق المواطنين في التجمع السلمي.
- تمتلك وزارة المالية مستوى معتدلاً من مفاهيم ومبادئ خصائص الحكم المنفتح والصالح، كما تنفذ الوزارة موازنة فعّالة إلى حد ما كونها تفي بثلاثة معايير حول ممارسات الموازنة الجيدة والمتمثلة في انسجام الموازنة العامة مع الأولويات الاستراتيجية، وتحقيق الشفافية النسبية في نشر بعض وثائق الموازنة العامة، وتدقيق الحساب الختامي للموازنة العامة من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية كجهة تدقيق رسمية.
- وجود العديد من مؤسسات المجتمع المدني المستقلة، بالرغم أن مشاركة المواطنين الطوعية في تلك المؤسسات ضئيلة، كما تُظهر بعض مؤسسات المجتمع المدني، كالفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، مستوى معتدل من الاستعداد للمشاركة في عملية التدقيق والرقابة على الموازنة العامة والإنفاق العام.
- تقوم وزارة المالية أحياناً بالأخذ ببعض التوصيات الواردة في التقارير التي تعدها مؤسسات المجتمع المدني حول الموازنة العامة، وتعكسها على قرارات ذات علاقة بالموازنة العامة دون الإشارة إلى مصدر تلك التوصيات.
- تم إشراك بعض مؤسسات المجتمع المدني أحيانا في مجالات محددة كمناقشة مسودة تعديلات قانون الخدمة المدنية والخطط الاستراتيجية في مجال الصحة ومكافحة الفساد، ومشاركة بعض مؤسسات المجتمع المدني في الفرق الوطنية ضمن عمل بعض المنظمات الدولية.

الإشكاليات

- لا تنشر وزارة المالية كافة الوثائق المتعلقة بالموازنة العامة، كما أن المنشور منها غير تفصيلي، فيما لا تلتزم وزارة المالية بالإطار الزمني المحدد لنشر تلك الوثائق.
- لا يبدي وزير المالية أيّ اهتمام للمشاركة العامة «التشاركية» في الموازنة العامة، ولا يدعم مبادرات لتسهيل التشاركية، حيث تتم عملية إعداد الموازنة العامة وإقرارها وتنفيذها دون شفافية أو أيّة آلية تشاركية سواء مع منظمات المجتمع المدني أو المواطنين في مختلف مراحل دورة الموازنة العامة.
- غياب النصوص القانونية التي تنص بشكل صريح على إشراك الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف مراحل دورة الموازنة العامة.
- عدم وجود قانون للحق في الحصول على المعلومات، مع وجود بعض القوانين التي تكفل حق الحصول على المعلومات في المجالات المتعلقة بها.

- عدم وجود أي دور للمجلس التشريعي في الرقابة على مختلف مراحل الموازنة العامة أو إقرار الحساب الختامي للموازنة العامة بسبب تعطله منذ عام 2007 وحله عام 2018.
- لا تخصص وزارة المالية أي موارد مالية لعملية المشاركة في مختلف مراحل الموازنة العامة، ولا تقوم وزارة المالية بالتوعية والاتصال للمشاركة العامة في الموازنة، كما لا ترسل وزارة المالية أيّ إشعارات مسبقة لإشراك المواطنين في مختلف مراحل دورة الموازنة العامة.
- لا يوجد في وزارة المالية وحدة مختصة بالتشاركية، كما لا تبذل وزارة المالية أي جهد لتذليل العقبات التي تحول دون المشاركة العامة في مختلف مراحل الموازنة العامة، بل تضع قيوداً تحد من المشاركة، كما لم يسبق لوزارة المالية إشراك الفئات المهمشة في مراحل إعداد الموازنة العامة.
- لا تقدم وزارة المالية أيّ تبريرات حول تجاهل ملاحظات مؤسسات المجتمع المدني حول الموازنة العامة، كما لا يوجد أداة رقابية على آليات التشاركية للحكومة مع مؤسسات المجتمع المدني؛ لغياب التشاركية أساساً.
- لا توجد آلية بشأن تقديم الشكاوى للحصول على تعويض نتيجة عدم المشاركة في مختلف مراحل الموازنة العامة.
- تخضع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين لضغوط متواصلة من قبل سلطات الدولة، وتواجه تهديدات بإلغاء تسجيلها وتقييد عملها ومصادرة أموالها وقمع احتجاجاتها.

التوصيات:

- على الرئيس إصدار مرسوم تحديد موعد الانتخابات العامة «الرئاسية والتشريعية»؛ لتمكين المواطنين من حقّ اختيار ممثلين في المؤسسات السياسية «المجلس التشريعي ليتمكن من القيام بدوره في إقرار قانون الموازنة العامة، والرقابة على تنفيذ الحكومة والجهات ذات العلاقة للموازنة المقرة والمتعمدة من قبل المجلس التشريعي.
- ضرورة التزام وزارة المالية بنشر كافة الوثائق المتعلقة بالموازنة العامة بشكل تفصيلي، على أن يتم نشرها ضمن الآجال الزمنية المحددة لذلك.
- على الحكومة اعتماد سياسة وطنية؛ لضمان مشاركة المواطنين وممثليهم في رسم السياسات العامة وخطط الإصلاح الحكومية بشكل عام، وفي إعداد الموازنة العامة والرقابة «المساءلة المجتمعية» عليها بشكل خاص.
- إدخال تعديلات تشريعية سواء على مستوى القانون الأساسي أو على مستوى القوانين، بحيث يتم النص بشكل صريح على إلزام سلطات الدولة بمشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة.
- ضرورة إصدار الحكومة لقانون الحق في الحصول على المعلومات بما ينسجم مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى بشأن قوانين الحق في الحصول على المعلومات.
- الضغط باتجاه قيام مجلس الوزراء ووزارة المالية بإشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في كافة المراحل المتعلقة بالموازنة العامة، وإزالة كافة العقبات التي تحد من عملية المشاركة وتوفير الموارد المالية وتدريب الكوادر البشرية؛ لتعزيز النهج التشاركي في عملية الموازنة العامة.
- تمكين المواطنين من الحق في التجمع السلمي في ضوء القوانين الناظمة لذلك، ورفع القيود والعراقيل التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بممارسة الدور المناط بها بعيداً عن الترهيب أو ضغوطات من قبل سلطات الدولة.

مؤشرات مستوى المشاركة في الموازنة العامة

القسم الأول: مدى الاستعدادية للمشاركة

من خلال فحص مجموعة مؤشرات وأسئلة مصنفة ضمن 4 مجموعات:

1. شفافية الموازنة

ركيزة التقييم	أ 1. شفافية الموازنة
المؤشر	**أ 1.1 إنتاج وثائق الموازنة الرئيسية والمعلومات المالية**
سؤال المؤشر	أي من وثائق الموازنة الرئيسية التالية تصدرها المؤسسة العامة؟ (يرجى اختيار كل ما ينطبق). ☒ بيان ما قبل الموازنة ☐ مشروع الموازنة العامة ☒ الموازنة المقررة ☒ موازنة المواطن ☒ التقارير الدورية ☐ مراجعة منتصف العام ☒ تقرير نهاية العام ☒ تقرير المدقق ☐ أخرى (يرجى التحديد): تم كذلك إصدار التقارير الربعية ☐ لا شيء إرشادات: يرجى الاطلاع هنا لمزيد من المعلومات حول خصائص ومحتوى وثائق الميزانية الرئيسية؛ تم إنتاج كل منها في مراحل مختلفة من دورة الميزانية النموذجية. عند تحديد وثائق الميزانية الرئيسية، يمكن للباحثين الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة، وطلب التوجيه من المسؤولين الحكوميين المعنيين في المؤسسة العامة، و/ أو إحالة مواقع الويب أو استشارة المسؤولين من المؤسسات العامة الأخرى ذات الصلة، مثل وزارة المالية.
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	أصدرت وزارة المالية 6 وثائق من أصل 8 وثائق حول الموازنة العامة للعام 2022، وتقرير نهاية العام للعام 2021 والتقرير المدقق للعام 2021، والوثائق التي تم إصدارها تتمثل في: ☒ بيان ما قبل الموازنة ☒ الموازنة المقررة ☒ موازنة المواطن ☒ التقارير الدورية (الشهرية) ☒ تقرير نهاية العام ☒ تقرير المدقق إضافة لما سبق، فقد أصدرت وزارة المالية التقارير الربعية (الأول، الثاني، الثالث، الرابع) لموازنة عام 2022، ولكنها لم تصدر كل من مشروع الموازنة العامة، والتقرير نصف السنوي للعام 2022.

مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية لكل ما يلي: بيان ما قبل الموازنة 2022-2024-A2.pdf (pmof.ps) 2022-2024-A1.pdf (pmof.ps) موازنة المواطن citizen2022.pdf (pmof.ps) التقارير الدورية (الشهرية) Ministry of Finance (pmof.ps) وزارة المالية تقرير نهاية العام للعام 2022 Copy of L5 - GFSY Questionnaire-ARA -2022 - USD - Copy.xlsx (pmof.ps) التقرير المدقق 2021 A4.pdf (pmof.ps) تم نشر قانون الموازنة مجزوءاً، أي أن الموازنات التفصيلية لمراكز المسؤولية كاملاً وتكلفة البرامج المعتمدة في الموازنة العامة لم يتم نشرها، وما تم نشره في الجريدة الرسمية والموقع الإلكتروني لوزارة المالية هو نص التشريع الذي يحدد آليات الصرف بالإضافة إلى ملخص قائمة الإيرادات والنفقات. ديوان الجريدة الرسمية - الاعداد العادية (pna.ps) العدد 190، ص8

ركيزة التقييم	**أ 1. شفافية الموازنة**
المؤشر	**أ 1.2 منصة إلكترونية لوثائق الميزانية والمعلومات المالية**
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تحتفظ المؤسسة العامة بواحد أو أكثر من مواقع الويب أو بوابات الويب لنشر معلومات الميزانية المؤسسية والمعلومات المالية؟ (يرجى تقديم الروابط ذات الصلة في مصدر (مصادر) المعلومات أدناه). إرشادات: يقيّم هذا السؤال ما إذا كانت المؤسسة العامة تحتفظ بمنصة مخصصة وعملية على الإنترنت لنشر ميزانيتها الخاصة ومعلوماتها المالية؛ لا يهدف السؤال إلى تقييم ما إذا كانت المنصة نفسها تنشر معلومات موازنة محدثة (انظر A1.3).
الدرجة	☒ مرتفع (2): تحتفظ المؤسسة العامة بموقع ويب فعال أو بوابة إلكترونية لدعم نشر معلومات الميزانية والمعلومات المالية. ☐ متوسط (1): لا تحتفظ المؤسسة العامة بموقعها على الويب أو بوابة الويب الخاصة بها لدعم نشر معلومات الميزانية والمعلومات المالية ، ولكن يمكن استضافة هذه المعلومات على موقع الويب أو البوابة الخاصة بمؤسسة عامة مختلفة (على سبيل المثال، وزارة المالية) ☐ منخفض / لا شيء (0): لا تحتفظ المؤسسة العامة، أو أية مؤسسة مرتبطة أخرى، بموقع ويب أو بوابة إلكترونية عاملة لدعم نشر معلومات الميزانية والمعلومات المالية؛ أو لم تقدم المؤسسة العامة وثائق الموازنة الرئيسية (راجع A1.1). ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	يوجد لوزارة المالية موقع إلكتروني تقوم بنشر بعض وثائق الموازنة العامة من خلاله، كما تقوم الوزارة في بعض الأحيان بنشر بعض الوثائق بشكل مجزوء مثل قانون الموازنة الذي يتم نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع) وفي بعض الأحيان يتم النشر عبر منصة وزارة المالية على صفحة الفيسبوك. إضافة إلى موقع وزارة المالية يتم نشر بيانات الإنفاق المالي والموازنة بشكل سنوي على موقع سلطة النقد بالإضافة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
مصدر المعلومات	**موقع وزارة المالية** www.pmof.ps Facebook الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بيانات صحفية، مالية الحكومة، pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (pcbs.gov.ps) سلطة النقد سلطة النقد الفلسطينية > تقارير سنوية (pma.ps) التقرير السنوي (pma.ps) 2022.pdf

ركيزة التقييم	أ 1. شفافية الموازنة
المؤشر	أ 1.3 التوفر العام لوثائق الميزانية الرئيسية ومعلومات المالية العامة
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تتيح المؤسسة العامة وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور؟ (راجع A1.1) إرشادات: لكي يتم اعتبار وثيقة الميزانية «متاحة للجمهور»، يجب أن تكون: 1. منشورة على الموقع الرسمي للمؤسسة أو على موقع مؤسسة عامة أخرى ذات صلة (على سبيل المثال، وزارة المالية)، و2. متاحة مجانًا دون أية تكلفة إضافية للوصول. إذا لم يتم استيفاء كلا الشرطين، فلا يمكن اعتبار وثائق الموازنة متاحة للجمهور. ملحوظة. هذا السؤال مقتبس من "إرشادات مسح الموازنة المفتوحة حول التوفر العام لوثائق الموازنة" التابعة لشراكة الموازنة الدولية. من فضلك انظر هنا لمزيد من المعلومات.
الدرجة	☒ مرتفع (2): يتم نشر وثيقة أو أكثر من وثائق الميزانية الرئيسية على الموقع الإلكتروني الرسمي أو البوابة الإلكترونية للمؤسسة، أو تلك الخاصة بمؤسسة عامة أخرى ، وهي متاحة مجاناً من أية تكلفة إضافية. ☐ متوسط (1): يتوفر واحد أو أكثر من وثائق الميزانية الرئيسية في شكل نسخة مطبوعة ولكنها غير متاحة عبر الإنترنت ، وبالتالي يستلزم الحصول عليها تكلفة إضافية. ☐ منخفض/ لا شيء (0): يتم إنتاج وثائق الموازنة الرئيسية ولكنها متاحة للأغراض/ الاستخدام الداخلي فقط ؛ أو لم تقدم المؤسسة العامة وثائق الموازنة الرئيسية (راجع A1.1). ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	تقوم وزارة المالية بنشر بعض وثائق الموازنة عبر موقعها الإلكتروني، كما أن الوثائق المنشورة متاحة بشكل مجاني، وخلال العام 2022 تم نشر 6 وثائق من أصل 8 وثائق ، علما أنّ النشر يتطلب وجود معايير محددة للبيانات المنشورة منها: شمولية البيانات المنشورة وجودتها، والالتزام بمواعيد النشر، وسهولة الوصول إلى البيانات. وبناءً على ذلك يمكن إدراج الملاحظات الآتية: • تمّ نشر بيان ما قبل الموازنة على موقع وزارة المالية. • لم يتم إعداد ملخص مقترح الموازنة • تمّ نشر قانون الموازنة المقرّة والمعتمدة في الجريدة الرسمية بشكل مجزوء، دون نشر الموازنات التفصيلية لمراكز المسؤولية، ولم يتم نشره على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية، علماً أن وزارة المالية سبق وأن نشرت قانون الموازنة العامة للعام 2020 والعام 2021 على موقعها الإلكتروني (انظر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية) • تم نشر موازنة المواطن على موقع وزارة المالية بعد مضي 8 أشهر من العام. • تمّ نشر التقارير الشهرية على موقع وزارة المالية، إلّا أنّه لم يتمّ الالتزام بالمواعيد المحددة لنشرها. • لم يتم نشر التقرير نصف السنوي للعام الجاري «حيث إنّ ما تنشره وزارة المالية هو تقرير تراكمي لنصف العام، وهذا لا يلبي شروط ومعايير التقرير نصف السنوي، الذي يجب أن يشمل تحليلاً للأداء خلال النصف الأول، والسياسات الخاصة بالنصف الثاني وغيرها من المتطلبات، وليس فقط أرقاماً للإنفاق». • تم نشر الحساب الختامي التجميعي للأعوام 2020 و2021 على موقع وزارة المالية. • تم نشر التقرير المدقق حول الحساب الختامي التجميعي للأعوام 2020 و2021 على موقع وزارة المالية، كما تم نشره أيضاً على موقع ديوان الرقابة المالية والإدارية، بداية شهر 2 من العام 2023. • تم نشر التقارير الربعية (الأول، الثاني، الثالث، الرابع) لموازنة عام 2022
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية www.pmof.ps موقع ديوان الرقابة المالية والإدارية www.saacb.ps

ركيزة التقييم	أ 1. شفافية الموازنة
المؤشر	أ 1.4 التوفر العام لبيانات الموازنة في تنسيق يمكن قراءته آليّاً
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تضمن المؤسسة العامة إتاحة البيانات الرقمية الواردة في وثائق الموازنة للجمهور بتنسيق يمكن قراءته آلياً؟ إرشادات: يمكن اعتبار بيانات الميزانية «مقروءة آلياً» إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة بواسطة الكمبيوتر (CSV، JSON، XML). البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDF أو Word (docx. / doc.)) أو ملفات HTML غير مؤهلة للقراءة آلياً. من فضلك انظر هنا لمزيد من المعلومات.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تتوفر جميع البيانات الرقمية الموجودة في وثائق الميزانية الرئيسية بتنسيق يمكن قراءته آلياً. ☐ متوسط (1): تتوفر بعض البيانات الرقمية الموجودة في وثائق الميزانية الرئيسية بتنسيق يمكن قراءته آلياً. ☒ منخفض/ لا شيء (0): البيانات الرقمية الموجودة في وثائق الموازنة الرئيسية غير متوفرة بتنسيق يمكن قراءته آلياً، أو وثائق الميزانية الرئيسية غير متاحة للجمهور (راجع A1.3). ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	وثائق الموازنة المنشورة، يتم نشرها على شكل PDF، وبالتالي لا توفر وزارة المالية البيانات على شكل بيانات مقروءة آلياً، كما أنها لا توفرها أيضاً على شكل EXCEL، الأمر الذي يعيق ويصعب عملية التدقيق والتحليل.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية www.pmof.ps وزارة المالية (Ministry of Finance (pmof.ps

ركيزة التقييم	أ 1. شفافية الموازنة
المؤشر	أ 1.5 حسن توقيت توافر وثائق الموازنة والمعلومات المالية
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تضمن المؤسسة العامة أن وثائق الميزانية الرئيسية التي تنتجها المؤسسة متاحة للجمهور في إطار زمني معقول؟ إرشادات: يمكن اعتبار الإطار الزمني «معقولاً» إذا تم نشر وثائق الميزانية في الوقت المناسب؛ لتكون المعلومات التي تحتوي عليها مفيدة وذات صلة بجميع أصحاب المصلحة. يرجى الاطلاع هنا على الأطر الزمنية المقبولة لنشر وثائق الموازنة المحددة بناءً على أفضل الممارسات الدولية.
الدرجة	☐ مرتفع (2): جميع وثائق الموازنة الرئيسية التي تنتجها المؤسسة متاحة للجمهور في إطار زمني معقول. ☐ متوسط (1): بعض وثائق الميزانية الرئيسية التي تنتجها المؤسسة متاحة للجمهور في إطار زمني معقول. ☒ منخفض/ لا شيء (0): وثائق الموازنة الرئيسية متاحة للجمهور، ولكن ليس ضمن إطار زمني معقول، أو وثائق الميزانية الرئيسية غير متاحة للجمهور (راجع A1.3.) ☐ لا ينطبق (-)

التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	تم نشر بعض من وثائق الموازنة كما هو موضح في السؤال أعلاه، إلا أنه لا يتم الالتزام بالآجال الزمنية للنشر باستثناء بلاغ الموازنة العامة وذلك على النحو الموضح أدناه: تم الالتزام بالإطار الزمني، إذ تم نشر بلاغ الموازنة: في 18 أيار 2021 (تعليمات إعداد موازنة -2022 2024) لم يتم إصدار مشروع الموازنة للعام 2022 تم نشر قانون الموازنة بعد 4 أشهر من بداية السنة المالية، وبشكل مجزوء لم يتم الالتزام بالإطار الزمني بنشر موازنة المواطن، إذ تم نشرها بعد مضي 8 أشهر على إقرار قانون الموازنة للعام 2022
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية www.pmof.ps

ركيزة التقييم	**أ 1. شفافية الموازنة**
المؤشر	أ 1.6 إنتاج موازنة المواطن
سؤال المؤشر	لأي من وثائق الموازنة التالية تنتج المؤسسة العامة موازنة المواطن؟ (يرجى اختيار كل ما ينطبق). ☐ مشروع الموازنة العامة ☒ الموازنة المقرة ☐ آخر (يرجى تحديد): _____ ☐ لا شيء (المؤسسة العامة لا تنتج موازنة المواطن) التوجيه: موازنة المواطن هي تمثيل مبسط وغير تقني للموازنة والمعلومات المالية. تم تصميمها ليتم فهمها من قبل أكبر عدد ممكن من الناس، وبالتالي تشجع المشاركة العامة الأوسع في عمليات الموازنة، على الرغم من أن هذا أمر مهم لجميع وثائق الموازنة الرئيسية، فإن موازنة المواطن تتوافق عادةً مع اقتراح موازنة السلطة التنفيذية والموازنة المقرة. يرجى الاطلاع هنا لمزيد من المعلومات وأمثلة على موازنة المواطنين.
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	تم إعداد موازنة المواطن للعام 2022 للموازنة المقرة والمعتمدة، وتم نشرها على الموقع الرسمي لوزارة المالية، ولكن بعد مضي 8 أشهر على بدء السنة المالية.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية citizen2022.pdf (pmof.ps) www.pmof.ps

ركيزة التقييم	**أ 1. شفافية الموازنة**
المؤشر	أ 1.7 توفر موازنة المواطن وتوقيت نشرها
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تتيح المؤسسة العامة موازنة المواطن للجمهور، وفي إطار زمني معقول؟ إرشادات: حتى تعد الموازنة «متاحة للجمهور»، يجب أن تكون موازنة المواطن: 1. منشورة على الموقع الرسمي للمؤسسة أو على موقع مؤسسة عامة أخرى ذات صلة (على سبيل المثال: وزارة المالية). 2. متاحة مجاناً للحصول عليها والاطلاع عليها في أي وقت. وفقًا لأفضل الممارسات، يجب أن يتم نشر موازنة المواطن في نفس الوقت مثل وثيقة الموازنة المقابلة، على سبيل المثال، سيكون «الإطار الزمني المعقول» لنشر موازنة المواطن المقابلة للموازنة التي تم إقرارها في موعد لا يتجاوز 3 أشهر بعد الموافقة التشريعية. يرجى الاطلاع على الأطر الزمنية لنشر وثائق الموازنة المحددة بناءً على أفضل الممارسات الدولية.

الدرجة	☐ مرتفع (2): يتم نشر موازنة المواطن على الموقع الإلكتروني الرسمي أو البوابة الإلكترونية للمؤسسة ويتم نشرها في غضون إطار زمني معقول. ☒ متوسط (1): يتم نشر موازنة المواطن على الموقع الإلكتروني الرسمي أو البوابة الإلكترونية للمؤسسة، ولكن لا يتم نشرها خلال إطار زمني معقول. ☐ منخفض / لا شيء (0): لا يتم نشر موازنة المواطن على الموقع الإلكتروني الرسمي أو البوابة الإلكترونية للمؤسسة، وبالتالي لا يتم إتاحتها للجمهور (راجع A1.6.) ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	تم نشر موازنة المواطن على موقع وزارة المالية وهي متاحة للمواطنين بشكل مجاني، إلا أنه لم يتم الالتزام بالنشر وفق الموعد المحدد، إذ تم نشرها بعد 8 أشهر من بدء السنة المالية.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية (citizen2022.pdf (pmof.ps www.pmof.ps

2. الإرادة السياسية

ركيزة التقييم	أ 2. الإرادة
المؤشر	أ 2.1 الإرادة السياسية لرئيس المؤسسة
سؤال المؤشر	إلى أي مدى يُظهر رئيس المؤسسة * دعمه للمشاركة العامة في عمليات صنع القرار؟ التوجيه: قد يتخذ دعم مشاركة الجمهور وانخراطه في عمليات صنع القرار عدة أشكال، قد يشمل ذلك مبادرات، أو إجراءات إيجابية لتقديم، أو تشجيع، أو تعزيز المشاركة في عمليات صنع القرار، أو الإشارات إلى المشاركة العامة من خلال الخطب والبيانات والمقابلات والمنشورات و/ أو الاتصالات الرسمية الأخرى. * لأغراض هذا التقييم، قد يكون «رئيس المؤسسة» أي فرد، أو مجموعة من الأفراد ، مفوضين قانوناً أو مكلفين رسمياً بسلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالوظيفة العامة وإدارة المؤسسة العامة. يرجى الاطلاع على مجموعة الاعتبارات المحتملة المتضمنة في قياس الإرادة السياسية سابقاً.
الدرجة	☐ مرتفع (2): يقود رئيس المؤسسة أو يدعم ويدافع بشكل استباقي عن المشاركة العامة في عمليات صنع القرار. ☐ متوسط (1): رئيس المؤسسة محايد بشأن قيمة وأهمية المشاركة العامة في عمليات صنع القرار، ولا يدعم ولا يعارض نشاط المبادرات الرامية إلى تسهيل أو تعزيز هذه المشاركة. ☒ منخفض/ لا شيء (0): يعارض رئيس المؤسسة، أو يبدي اهتماماً محدوداً بدعم المبادرات لتسهيل تعزيز المشاركة العامة في عمليات صنع القرار. ☐ غير قابل للتطبيق (-) رئيس المؤسسة على استعداد لدعم وتعزيز المشاركة في صنع القرار، ولكنه غير قادر على القيام بذلك بسبب القيود القانونية (راجع A3) أو المساحة المدنية (راجع A4) أو قيود أخرى.
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا يبدي وزير المالية اهتماماً في عملية المشاركة، وفي أحيان كثيرة لا يتم حتى نشر بعض وثائق الموازنة، على الرغم من أن الإطار القانوني الناظم لإعداد الموازنة العامة لا يمنع إشراك المواطنين، اذ جاءت النصوص القانونية في هذا المجال بشكل مطلق، والمطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد نص قانوني يقيده، إضافة إلى أن الأصل في الأمور الإباحة ما لم يرد نص على خلاف ذلك. وعلى الرغم من الحملات الكثيرة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني «الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة» إلا أن مجلس الوزراء ووزارة المالية ما زالت تتجاهل إشراك المواطنين في إعداد الموازنة أو نقاشها مع القطاعات المختلفة، مع الإشارة إلى أنه في الظروف الطبيعية يتم إشراك المواطنين من خلال ممثليهم في البرلمان والمؤسسات والجهات غير الرسمية كمؤسسات المجتمع المدني، ولكن في ظل غياب البرلمان الفلسطيني – المتمثل في المجلس التشريعي بسبب حله- تصبح عملية إشراك المواطنين من خلال المؤسسات غير الرسمية أمراً أكثر ضرورة وأهمية.

مصدر المعلومات	أمان: الحكومة تتجاهل المجتمع المدني وتواصل التفرد في القرارات - الشاهد (shahed.cc) الفريق الأهلي لدعم الموازنة العامة لوطن: الحكومة تتجاهل المجتمع المدني بعدم الحوار والمشاركه - وكالة وطن للأنباء (wattan.net) الفريق الأهلي يستهجن نهج الحكومة بالاستفراد بنقاش الموازنة العامة وبتغييب المجتمع المدني ويطالب بعرض الموازنة العامة على مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين قبل إقرارها (qader.org) تتبّع القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء يظهر أنه لم يكن هناك أية مشاركة http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal

ركيزة التقييم	**أ 2. الإرادة**
المؤشر	أ 2.2 الإرادة السياسية لموظفي المؤسسة/ الموظفين العموميين
سؤال المؤشر	إلى أي مدى يُظهر الموظفون/ المسؤولون العموميون دعمهم للمشاركة العامة في عمليات صنع القرار؟ التوجيه: قد يتخذ دعم مشاركة الجمهور وانخراطه في عمليات صنع القرار عدة أشكال، قد يشمل ذلك مبادرات، أو إجراءات إيجابية لتقديم، أو تشجيع، أو تعزيز المشاركة في عمليات صنع القرار، أو الإشارات إلى المشاركة العامة من خلال الخطب والبيانات والمقابلات والمنشورات و/ أو الاتصالات الرسمية الأخرى.
الدرجة	☐ مرتفع (2): يقود الموظفون / المسؤولون العموميون أو يدعمون ويدعمون بشكل استباقي المشاركة العامة في عمليات صنع القرار. ☒ متوسط (1): الموظفون/ المسؤولون العموميون محايدون بشأن قيمة وأهمية المشاركة العامة في عمليات صنع القرار، ولا يدعمون ولا يعارضون المبادرات لتسهيل أو تعزيز هذه المشاركة. ☐ منخفض/ لا شيء (0): يعارض الموظفون/ المسؤولون العموميون أو يبدون اهتماماً محدوداً بدعم المبادرات لتسهيل أو تعزيز المشاركة العامة في عمليات صنع القرار. ☐ غير قابل للتطبيق (-) الموظفون/ المسؤولون العموميون على استعداد لدعم وتعزيز المشاركة في صنع القرار، ولكنهم غير قادرين على القيام بذلك بسبب القيود القانونية (راجع A3) أو الفضاء المدني (راجع A4) أو قيود أخرى.
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	هناك تفاوت بين توجه الموظفين والمسؤولين في وزارة المالية نحو الانفتاح، إذ أظهر مدير عام الموازنة العامة تقبله للمشاركة والانفتاح مع المواطنين والمجتمع المدني، في حين أن وكيل الوزارة والوزير غير معنيين بالمشاركة، وبالتالي تعد درجة اهتمام الموظفين متوسطة إذ إن هناك من يشجع، وهناك من هو غير مهتم، وهناك المحايد، هناك بعض الموظفين يعارضون إشراك المواطنين في إعداد الموازنة العامة.
مصدر المعلومات	مقابلة مع مدير عام الموازنة العامة طارق مصطفى، بتاريخ 2023/2/15

ركيزة التقييم	أ 2. الإرادة
المؤشر	أ 2.3 الفهم المؤسسي للحكم المفتوح / الجيد
سؤال المؤشر	إلى أي مدى يدرك رئيس المؤسسة والمسؤولون العموميون في المؤسسة مفهوم ومبادئ و/ أو سمات الحكم المنفتح / الصالح، أو المشاركة العامة في عمليات صنع القرار؟ التوجيه: قد تُظهر المؤسسات العامة فهماً للموضوع (الموضوعات) من خلال القدرة على توضيح المفاهيم الأساسية، أو حضور البرامج التدريبية أو ورشات العمل ذات الصلة، أو أي دليل على المشاركة المسبقة في الأنشطة أو المبادرات التي تعزز الشفافية والمشاركة والمساءلة. ستمتلك المؤسسة مستوى "عالٍ" من الفهم إذا أظهر رئيس المؤسسة والموظفون فيها، أي على كلا المستويين، فهماً قوياً للموضوع وشارك في الأنشطة ذات الصلة أو التدريبات الخاص بالموضوع.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تمتلك المؤسسة العامة مستوى عالٍ من فهم مفاهيم ومبادئ وخصائص الحكم المنفتح/ الصالح. ☒ متوسط (1): تمتلك المؤسسة العامة مستوى معتدلاً من فهم مفاهيم ومبادئ وخصائص الحكم المنفتح/ الصالح. ☐ منخفض/ لا شيء (0): تمتلك المؤسسة العامة فهماً محدوداً أو معدوماً لمفاهيم ومبادئ وخصائص الحكم المفتوح / الجيد. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	على الرغم من أن بعض الوثائق الصادرة عن وزارة المالية مثل استراتيجية إدارة المال العام 2017-2022، تظهر وجود فهم معتدل لمفاهيم الحكم الجيد، إذ تتوفر لدى وزارة المالية الخبرة في الآليات التشاركية، كون الموظفين تلقوا تدريبات عديدة لبناء القدرات في إدارة المال العام، مثل تدريبات البنك الدولي لبناء قدرات الموظفين. إضافة إلى إنشاء المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب، الذي طور بالشراكة مع وزارة المالية برامج تدريبية بناء على تقييم متواصل للاحتياجات في مجال بناء القدرات، وفي مجال إدارة المالية العامة والخطط القطاعية والاستراتيجية. وبناء على طلب السلطة الفلسطينية، تم إجراء تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة لدى السلطة الفلسطينية، وقام البنك الدولي بقيادة وتنسيق عملية التقييم هذه التي شارك فيها الاتحاد الأوروبي وفرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك تم إجراء تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة لدى السلطة الفلسطينية بناء على طلب السلطة الفلسطينية، وقام البنك الدولي بقيادة وتنسيق عملية التقييم هذه التي شارك فيها الاتحاد الأوروبي وفرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أن التطبيق الفعلي يظهر ضعفاً شديداً في ترجمة الأقوال إلى أفعال.
مصدر المعلومات	• استراتيجية إدارة المال العام 2021-2023 • الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام. 2021_2023.pdf. palestinecabinet.gov.ps • المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب https://www.ppfi.ps/ar/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d9%87%d8%af/ • البنك الدولي. 8 ملايين دولار لإصلاح نظام إدارة المالية العامة الفلسطينية وتحديثه. 4/4/2022. https://rb.gy/5rwsd

المؤشر	أ 2.4 الالتزام المؤسسي بالحوكمة المفتوحة / الرشيدة
سؤال المؤشر	هل المؤسسة العامة جزء من أي ترتيبات وشراكات رسمية أو غير رسمية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي تهدف إلى تعزيز ودعم مبادئ الحكم المفتوح / الجيد؟ إرشادات: الدليل على الالتزام المؤسسي بالحكم المنفتح / الجيد قد يشمل أي ترتيبات أو شراكات رسمية أو غير رسمية في مجال الحكم المفتوح / الجيد، بما في ذلك عضوية المبادرات العالمية أو المحلية مثل شراكة الحكومة المفتوحة أو المشاركة في منتديات المجتمع المدني ومجموعات العمل.
الدرجة	☐ نعم (2): المؤسسة العامة عضو في واحد أو أكثر من الترتيبات أو الشراكات المؤسسية الرسمية أو غير الرسمية. ☒ لا (0): المؤسسة العامة ليست عضواً في أي ترتيبات أو شراكات مؤسسية رسمية أو غير رسمية. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لم تنضم وزارة المالية إلى عضوية المبادرات العالمية، وبالرغم من أن هناك جهوداً من قبل الحكومة للانضمام لمبادرة الحكومة المنفتحة إلا أنها حتى الآن لم تستكمل عملية الانضمام.
مصدر المعلومات	من خلال تتبع موقع مجلس الوزراء وكذلك موقع وزارة المالية لا يظهر أن هناك انضماماً لمبادرة الحكومة المنفتحة. http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal موقع وزارة المالية www.pmof.ps وزارة المالية والتخطيط (pmof.ps) (Ministry of Finance and Planning

3. الإطار القانوني

ركيزة التقييم	A3. الأطر القانونية والتشريعية الناظمة
المؤشر	A3.1 الأحكام الدستورية الخاصة بالمشاركة العامة
سؤال المؤشر	هل يكرس دستور البلاد، أو القانون الأعلى الموازي، حق المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرار؟ إرشادات: يرجى تحديد الحكم (الأحكام) الدستورية ذات الصلة في مربع التبرير أدناه:
الدرجة	☒ نعم (2): ينص دستور الدولة، أو القانون الأعلى المكافئ، صراحةً على مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار. ☐ لا (0): لا ينص دستور الدولة، أو القانون الأعلى المكافئ، صراحةً على مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	نص القانون الأساسي الفلسطيني المعدّل لسنة 2003 صراحة على مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، وذلك في المادة 2 التي نصت على أن «الشعب مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي». والمادة 26 التي تنص على أن «للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات». هذا يعني أن الشعب يشارك من خلال ممثلين منتخبين (من خلال الانتخابات) ينوبون عنه في صنع القرارات، ولكن عملياً مشاركة المواطنين معطلة بسبب غياب المجلس التشريعي منذ العام 2007. على صعيد آخر منح النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني في المادة (100) منه، الحق لكل فلسطيني أن يرفع للمجلس التشريعي عريضة أو شكوى فيما له صلة بالشؤون العامة.

مصدر المعلومات	المواد (2، 26) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 المادة (100) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي لسنة 2000 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14227
المؤشر	A3.2 المحلية والتشريعات الحاكمة للمشاركة القوانين العامة
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تنص القوانين و/ أو السياسات و/ أو اللوائح التي تنشئ أو تحكم المؤسسة العامة على مشاركة الجمهور في عمليات صنع القرار؟ إرشادات: قد تتضمن الأحكام التشريعية التي تحدد المشاركة العامة مجموعة واسعة من الأساليب التشاركية التي تتراوح من المشاركة النشطة في عمليات صنع القرار إلى مشاورات المواطنين واستطلاعات الرضا. يرجى تحديد اسم التشريع / السياسة التي تحتوي على مثل هذه الأحكام وتقديم روابط حيثما كان ذلك متاحاً في مصدر (مصادر) مربع المعلومات أدناه.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تتضمن القوانين / اللوائح الحاكمة حكماً (أحكاماً) ملزماً يفرض صراحة مشاركة الجمهور في عمليات صنع القرار. ☐ متوسط(1): تشتمل القوانين / اللوائح الحاكمة على حكم (أحكام) غير ملزم يوصي بالمشاركة العامة في عمليات صنع القرار، ولكنه لا يفرضها. ☒ منخفض / لا شيء (0): القوانين / اللوائح الحاكمة غير موجودة أو لا تتضمن أحكامًا تفرض أو توصي بالمشاركة العامة في عمليات صنع القرار. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	تضمنت القوانين الفلسطينية بشكل غير مباشر أحكاماً حول مشاركة المواطنين في صنع القرارات، ولكن لا توجد أحكام تفرض المشاركة في القواعد واللوائح والنشرات على مستوى وزارة المالية. لكن الحكومة تمارس عملياً سياسة الانغلاق وتتجاهل أهمية المشاركة في بلورة السياسات، وإعداد التشريعات، واتخاذ الإجراءات لإدارة المال والشأن العام، وما زالت الموازنة العامة تخضع لسياسة عدم الشفافية والمشاركة في إعدادها ومتابعة تنفيذها.
مصدر المعلومات	المواد (2، 26) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 قانون تنظيم الموازنة العامة (لا توجد مواد محددة ولكن القانون لم يمنع المشاركة وبالتالي فإن المشاركة متاحة كونها لم تقيد بنص في القانون) https://rb.gy/mbpta

المؤشر	**A3.3 الإطار التنظيمي للوصول إلى المعلومات**
سؤال المؤشر	إلى أي مدى يمنح الإطار التنظيمي للدولة للمواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات العامة؟ التوجيه: قد يشمل الإطار التنظيمي حول الوصول إلى المعلومات العامة قوانين أو سياسات، بما في ذلك التوجيهات التنفيذية، بشأن الوصول إلى المعلومات أو قوانين حرية المعلومات، وغالباً ما يتم تنفيذها من قبل وكالة حكومية مكلفة بإنفاذ وتنسيق توفير هذه المعلومات. يرجى تحديد اسم التشريع/ السياسة التي تحتوي على مثل هذه الأحكام وتقديم روابط حيثما كان ذلك متاحاً في مصدر (مصادر) مربع المعلومات أدناه.

الدرجة	☐ مرتفع (2): الحق في الوصول إلى المعلومات العامة مكفول من خلال التشريعات المخصصة للوصول إلى المعلومات والمنصوص عليها في الدستور أو القانون الأعلى المكافئ. ☐ متوسط (1): تم تضمين أحكام محددة بشأن الوصول إلى المعلومات العامة في السياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة وغير الملزمة، ولكنها ليست مفروضة بموجب القانون و/ أو منصوص عليها في الدستور. ☒ منخفض / لا شيء (0): الحق في الوصول إلى المعلومات العامة غير مضمون من خلال التشريعات المخصصة، المنصوص عليها في الدستور، أو المدرجة في أية سياسات وإرشادات ذات صلة. على الرغم من عدم وجود قانون للحق في الحصول على المعلومات إلا أنني أعتقد أن التقييم هنا يتعين أن يكون **(متوسطاً)** وذلك لوجود العديد من التشريعات التي تعطي المواطنين الحق في الحصول على المعلومات في المجالات المتعلقة بتلك التشريعات ، ومن الأمثلة على ذلك: - القرار بقانون بشأن الشراء العام رقم (8) لسنة 2014 الذي يعطي في المادة (41/7) منه للمناقص الراغب في معرفة سبب عدم اختياره الحق في التقدم بطلب لمعرفة السبب، ويجب على الجهة المشترية الاستجابة لطلبه. - قانون أصول المحاكمات المدنية رقم (2) لسنة 2001 الذي يعطي في المادة (173) منه الحق للخصوم في الاطلاع على صورة عن منطوق الحكم. - قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لسنة 2000 الذي يمنح في المادة (4) منه الحق لجميع أفراد المجتمع الحصول على الإحصاءات الرسمية التي يقوم الجهاز بجمعها وإعدادها ونشرها حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لم يصدر حتى تاريخه قانون الحق في الحصول على المعلومات بالرغم من وجود مشروع للقانون منذ العام 2005، وجرى تنقيح عدة نسخ منه أكثر من مرة. ولكن، تضمن القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 بعض الأحكام حول الحق بالنشر وحرية التعبير عن الرأي تحديداً في المادة 19 التي تنص على أنه "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون." كذلك قانون المطبوعات والنشر نص على حرية الصحافة في تقديم المعلومات والأخبار، إضافة إلى أن أغلب المؤسسات العامة تنص في قوانينها على نشر التقارير السنوية التي تعدها للجمهور، مثل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، وقرار بقانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
مصدر المعلومات	المادة 19 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138 المادة 8 من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14742 المادة 36 من القرار بقانون رقم (39) لسنة 2022م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب https://rb.gy/5b6ir المادة 3 من قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208 المادة (173) من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم (2) لسنة 2001 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13849 المادة (41/7) من القرار بقانون بشأن الشراء العام رقم (8) لسنة 2014 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583 المادة (4) من قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لسنة 2000 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13617

المؤشر	A3.4 الخبرة المؤسسية في العمليات والآليات التشاركية
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تمتلك المؤسسة العامة خبرة سابقة في تسهيل وتنفيذ العمليات والآليات التشاركية؟ التوجيه: قد تظهر المؤسسة العامة خبرة سابقة في مجموعة واسعة من أنشطة ومبادرات المشاركة العامة، والتي غالبًا ما تتفاوت من حيث الجودة والعمق، ومع ذلك، يركز هذا السؤال على تقييم وجود العمليات التشاركية، ومدى امتلاك القيادة المؤسسية أو الموظفين للخبرة في هذا الصدد. للتأهل كتجربة "حديثة"، يجب تنفيذ العملية أو الآلية التشاركية خلال الـ 24 شهراً الماضية من هذا التقييم. يرجى الاطلاع هنا (ص 20-19) لمزيد من المعلومات حول الأهمية الأوسع للأفراد ذوي الخبرة ومهارات الإدارة السياسية في ضمان أن نتائج العمليات التشاركية تغذي بنجاح قرارات السياسة.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تمتلك المؤسسة العامة خبرة كبيرة وحديثة في تسهيل وتنفيذ العمليات والآليات التشاركية الناجحة. ☐ متوسط (1): نادراً ما قامت المؤسسة العامة بتسهيل وتنفيذ العمليات والآليات التشاركية مع نتائج ونجاحات مختلطة. ☒ منخفض/ لا شيء (0): لدى المؤسسة العامة خبرة محدودة أو ليست لديها خبرة سابقة في تسهيل أو تنفيذ العمليات أو الآليات التشاركية. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	على الرغم من أن وزارة المالية شاركت في عدة دورات تدريبية تعزز النهج التشاركي إلا أنها لم تمارس الآلية التشاركية على أرض الواقع.
مصدر المعلومات	بعد مراجعة موقع وزارة المالية https://www.pmof.ps/index.php لم نجد ما يشير إلى ممارستها للآليات التشاركية.

المؤشر	A3.5 جودة عملية الموازنة ونظامها
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تقوم المؤسسة العامة بتنفيذ عملية ونظام موازنة عالي الجودة؟ إرشادات: يعتمد هذا السؤال على دراسة استقصائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تهدف إلى قياس ممارسات الموازنة الجيدة. من فضلك انظر هنا لمزيد من المعلومات، كما هو موضح في هذا الاستطلاع، هناك العديد من الميزات أو الممارسات التي قد تشتمل على عملية ونظام موازنة «عالي الجودة» أو ناجح. وتشمل هذه: 1. مواءمة عملية الموازنة مع الأولويات الاستراتيجية 2. ضمان الشفافية والوصول والانفتاح 3. الالتزام بالجداول الزمنية للموازنة 4. تقديم مالية عامة شاملة ودقيقة 5. تسهيل المشاركة الشاملة 6. ضمان التنفيذ الفعال للموازنة 7. توفير عمليات تدقيق مستقلة. إذا حصلت على درجة "عالية" أو "متوسطة" على حساب تلبية ثلاثة أو أكثر من المعايير المذكورة أعلاه، يرجى تقديم أمثلة محددة للممارسات المنفذة في المؤسسة العامة في أية مرحلة من مراحل دورة الموازنة (الصياغة، أو الموافقة، أو التنفيذ، أو الإشراف) في مربع التبرير أدناه.

الدرجة	☐ مرتفع (2): تنفذ المؤسسة العامة باستمرار عملية موازنة عالية الجودة، وتلبي ما لا يقل عن خمسة معايير مدرجة حول ممارسات الموازنة الجيدة عبر دورة الموازنة. ☒ متوسط (1): تنفذ المؤسسة العامة عملية موازنة فعالة إلى حد ما، وتفي بثلاثة معايير مدرجة على الأقل حول ممارسات الموازنة الجيدة عبر دورة الموازنة. ☐ منخفض/ لا شيء (0): لا تقوم المؤسسة العامة بتنفيذ عملية موازنة فعالة، ونادراً ما تلبي المعايير المتعلقة بالممارسات الجيدة لإعداد الموازنة عبر دورة الموازنة أو نادراً ما تتعارض معها. ☐ لا ينطبق (0)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	كون وزارة المالية تفي بثلاثة معايير (1،2،7) وهي انسجام الموازنة مع الأولويات الاستراتيجية، وتحقيق الشفافية النسبية في نشر وثائق الموازنة (انظر السؤال الأول 1.1) ويتم التدقيق من جهة رقابية رسمية مستقلة إذ يتم العمل على تدقيق الحساب الختامي من ديوان الرقابة المالية والإدارية. ولكن وزارة المالية لا تلتزم بالجداول الزمنية للموازنة، ولا بتقديم موازنة عامة شاملة ودقيقة، ولا تقوم بتسهيل المشاركة الشاملة وضمان التنفيذ الفعال للموازنة، بل في بعض الأحيان يتم تجاوز المخصصات المرصودة والمنصوص عليها في قانون الموازنة.
مصدر المعلومات	وزارة المالية https://www.pmof.ps/index.php تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية https://mas.ps/publications/7260.html موازنة المواطن موقع وزارة المالية https://www.pmof.ps/documents/budget/2023/citizen2023.pdf

4. الفضاء المدني

ركيزة التقييم	أ.4 فضاء المجتمع المدني
المؤشر	أ.4.1 ظروف فضاء المجتمع المدني
سؤال المؤشر	أ. ما هو تصنيف مراقب سيفيكوس لظروف فضاء المجتمع المدني في بلد المؤسسة العامة؟ يرجى الرجوع هنا للحصول على أحدث التقييمات. ☐ مغلق ☒ مقيد (مكبوت) ☐ معرقلة ☐ ضيقة ☐ فتح ☐ لا ينطبق (لا يوجد تصنيف بلد متاح) ب. إلى أي مدى تعمل المؤسسة العامة في ظروف فضاء المجتمع المدني المفتوح؟ إرشادات: يرجى الاطلاع هنا للحصول على مزيد من المعلومات حول كيفية فهم ظروف فضاء المجتمع المدني تحت كل فئة تصنيف مراقبة CIVICUS على نطاق واسع، إذا كانت ظروف فضاء المجتمع المدني في مؤسسة/ بلدية معينة أسوأ، أو أفضل، من تصنيف الدولة، يرجى وصف كيف يكون ذلك في مربع التبرير أدناه.

الدرجة	☐ مرتفع (2): الدولة تمكّن وتحمي فضاء المجتمع المدني، توفر السلطات مساحة ومنصات للحوار المفتوح مع الجمهور (يعادل تصنيف سيفيكوس: مفتوح). ☐ متوسط (1): تسمح الدولة للأفراد والمجتمع المدني بممارسة الحقوق والحريات، ولكن مع انتهاكات وقيود عرضية (مكافئ تصنيف سيفيكوس: ضيق). ☒ منخفض/ لا شيء (0): المساحة المدنية متنازع عليها بشدة أو مقيدة بشكل كبير أو مغلقة تماماً (مكافئ تصنيف سيفيكوس: مقيد أو مكبوت أو مغلق). ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	فضاء المجتمع المدني مقيد بشكل كبير يقوم مراقب سيفيكوس بمراقبة ظروف الفضاء المدني في البلدان حول العالم، حصلت فلسطين على تقييم «قمعي» (مكبوت) أي أن فضاء المجتمع المدني مقيد بشكل كبير، ويتعرض الأفراد الناشطون وأعضاء المجتمع المدني الذين ينتقدون أصحاب السلطة للمراقبة والمضايقة والترهيب، والسجن، والإصابة، والموت، على الرغم من وجود بعض منظمات المجتمع المدني في مجال المناصرة، إلا أن عملها يُعرقَل بانتظام ويواجه تهديدات بإلغاء التسجيل والإغلاق من قبل السلطات حسب مراقب سفيكوس. ومن الأمثلة على ذلك، تم إصدار القرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بشأن تعديل القانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، على الرغم من تجميد العمل به بقرار من قبل الرئيس محمود عباس، إلا أنه هدف إلى التضييق على عمل الجمعيات والهيئات الأهلية، ويعكس في مضمونه رغبة الهيمنة والسيطرة الحكومية على الهيئات الأهلية، مثال ذلك لا الحصر، التعديل الأخير بالقرار بقانون 2021 زاد من تغول السلطة التنفيذية على الجمعيات، حيث أجرى تعديلاً للمرة الثانية على المادة (39) من قانون الجمعيات، ونص على أن تقوم الدائرة المختصة في وزارة الداخلية «بنفسها» بإجراءات تصفية الجمعيات وجرد أموالها بعد حلها، ورفع تقرير بالتصفية إلى وزير الداخلية؛ لإحالة أموالها المنقولة وغير المنقولة من خلاله (وزير الداخلية) إلى الخزينة العامة، حيث يعد التعديل عبارة عن عملية مصادرة لأموال الجمعيات والمؤسسات التمويلية الشريكة، وانتهاكاً صارخاً للقانون الأساسي الذي أكد صراحة في المادة (21) فقرة (4) بأنه «لا مصادرة إلا بحكم قضائي»، وانتهاكاً للمعايير الدولية بشأن الحق في حرية تكوين الجمعيات. إضافة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان تمثلت بمقتل الناشط نزار بنات على أيدي عناصر من القوى الأمنية الفلسطينية، وقمع الاحتجاجات على مقتله، واعتقال الناشطين والاعتداء على الإعلاميات والإعلاميين الذين غطّوا تلك الأحداث، إضافة الى أنه جرت محاولات مستمرة عام 2022 لتضييق مجال العمل المجتمعي بمشاريع قوانين، يراد منها سحب دور المؤسسات المدنية في الرقابة المجتمعية والمشاركة في إدارة الشأن العام، كمحاولات إصدار لائحة تنظيم قطاع المنظمات غير الهادفة للربح والترتيبات القانونية ونظام ترخيص المؤسسات الإعلامية، وحل نقابة الأطباء، ورفض الحكومة إصدار واضح لسياستها تجاه العمل الأهلي رغم وعودها بذلك، وقمع الحريات النقابية من خلال منع ممثلي بعض النقابات (نقابة الموظفين العموميين) من ممارسة الحق الدستوري في التجمع والتجمهر رغم إيفائهم بالمتطلبات القانونية لذلك. هذا إلى جانب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي كان من أبرزها اغتيال الصحفية شرين أبو عاقلة.

مصدر المعلومات	مراقب سيفيكوس: https://monitor.civicus.org/ مراقب سيفيكوس. https://monitor.civicus.org/Ratings/ مؤسسة الحق. 2021. ورقة موقف صادرة عن مؤسسة الحق بشأن قرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بتعديل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وتعديلاته. https://rb.gy/490dk مؤسسة الحق. 2022. ملاحظات مؤسسة الحق بشأن: مسودة لائحة تنظيم قطاع المنظمات غير الهادفة للربح والترتيبات القانونية. https://rb.gy/xvirhn نقابة الأطباء بالضفة ترفض قرار عباس بحلها وتتخذ سلسلة خطوات تصعيدية https://shehabnews.com/p/109771 مؤسسات حقوقية وإعلامية تطالب بعدم إقرار مشروع نظام ترخيص المؤسسات الإعلامية https://www.raya.ps/news/1129290.html الأمن الفلسطيني يقمع مسيرة في رام الله احتجاجاً على مقتل نزار بنات. 26/6/2021. https://rb.gy/5tenl رام الله تحشد لتظاهرة احتجاجاً على اغتيال الناشط نزار بنات. 3/7/2021. https://rb.gy/7r8di ائتلاف أمان يطالب المؤسسات الدولية بمساءلة ومحاسبة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب واستهداف الصحفيين أثناء تغطيتهم الصحفية للأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة https://www.aman-palestine.org/activities/17450.html الهيئة المستقلة: الأمن عرقل اعتصام نقابة موظفي القطاع العام ... https://www.ichr.ps/

ركيزة التقييم	أ.4 فضاء المجتمع المدني
المؤشر	أ.2.4 البيئة التشاركية للمجتمع المدني
سؤال المؤشر	إلى أي مدى يشارك المواطنون طواعية في عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة؟ إرشادات: يعتمد هذا السؤال على مؤشر أنواع الديمقراطية (V-Dem Indicator 3.10.0.5) الذي يبين مشاركة الناس في منظمات المجتمع المدني. عند إجراء هذا التصنيف، يمكن للباحثين إدخال البلد والمتغير ذي الصلة (أي «البيئة التشاركية لمنظمات المجتمع المدني») لإنشاء تمثيل بياني للاتجاهات المرتبطة بالمتغير الذي تم تقييمه هنا. يرجى الاطلاع هنا على كتاب الشفرات لمؤشرات V-Dem.
الدرجة	☐ مرتفع (2): هناك العديد من منظمات المجتمع المدني المستقلة، ومن الشائع أن يشارك الناس أحياناً على الأقل في عمل منظمات المجتمع المدني. ☒ متوسط (1): هناك العديد من منظمات المجتمع المدني المستقلة، لكن المشاركة العامة في عمل منظمات المجتمع المدني ضئيلة. ☐ منخفض/ لا شيء (0): تتم رعاية معظم منظمات المجتمع المدني/ الجمعيات من قبل الدولة، والمشاركة العامة محدودة أو ليست طوعية تماماً. ☐ غير منطبق

التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	هناك العديد من منظمات المجتمع المدني المستقلة، لكن المشاركة العامة في عمل منظمات المجتمع المدني ضئيلة. بشكل عام، يعنى مؤشر أنواع الديموقراطية (V-Dem Indicator 3.10.0.5) بتقديم مجموعة من البيانات متعددة الأبعاد ومصنفة تعكس مدى تعقيد مفهوم الديمقراطية كنظام حكم يتجاوز مجرد وجود انتخابات، حيث يعتمد المؤشر على خمسة مبادئ عالية المستوى للديمقراطية: الانتخابات، والليبرالية، والتشاركية، والتداولية، والمساواة. من ضمن المؤشرات التي يبحثها V-Dem المؤشر الخاص بالبيئة التشاركية للمجتمع المدني، الذي يبحث في مدى مشاركة الأفراد والمواطنين بشكل تطوعي بمؤسسات المجتمع المدني. حصلت فلسطين على درجة 2.48 في المؤشر الخاص بالبيئة التشاركية للمجتمع المدني في 2022، أي أن تصنيفها يقع بين درجة 2 التي تعني أن هناك العديد من منظمات المجتمع المدني المتنوعة، لكن المشاركة الشعبية قليلة، ودرجة 3 التي تعني وجود العديد من منظمات المجتمع المدني المتنوعة، ومن الطبيعي أن يكون الناس نشطين على الأقل من حين لآخر في واحدة منها على الأقل. من الأمثلة على مشاركة العامة في عمل منظمات المجتمع المدني تم إنشاء الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في 2011 بمشاركة 38 منظمات أهلية قطاعية فلسطينية، بالإضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين، حيث يؤمن الفريق الأهلي بضرورة إطلاع المواطن على الموازنة العامة والمشاركة في إعدادها، ليتمكن من المساءلة حولها ومتابعة إدارة الإنفاق الحكومي والمال العام. يتبنى الفريق منهج عمل يقوم على الشراكة الفاعلة مع جميع المعنيين في مجال إدارة المال العام.
مصدر المعلومات	للمزيد يمكن الاطلاع على: https://www.v-dem.net/about/v-dem-project/ مؤشر أنواع الديمقراطية. https://www.v-dem.net/data_analysis/VariableGraph/ موقع ائتلاف أمان: https://www.aman-palestine.org/networks/9030.html

ركيزة التقييم	أ.4 فضاء المجتمع المدني
المؤشر	أ.3.4 استشارات منظمات المجتمع المدني
سؤال المؤشر	إلى أي مدى يتشاور صانعو السياسات، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، مع منظمات المجتمع المدني بشأن السياسات ذات الصلة بعضويتهم أو مجالهم؟ إرشادات: يعتمد هذا السؤال على مؤشر أنواع الديمقراطية (V-Dem Indicator 3.10.0.3) لاستكشاف استشارة منظمات المجتمع المدني بشأن السياسات ذات الصلة بأعضائها. عند إجراء هذا التصنيف، يمكن للباحثين إدخال البلد والمتغير ذي الصلة (أي «استشارة منظمات المجتمع المدني») لإنشاء تمثيل بياني للاتجاهات المرتبطة بالمتغير الذي تم تقييمه هنا. يرجى الاطلاع هنا على كتاب الشفرات لمؤشرات V-Dem.
الدرجة	☐ مرتفع (2): يتم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني ذات الصلة كأصحاب مصلحة في مجالات السياسة المختلفة ويتم استشارتهم رسمياً أو غير رسمي بشأن هذه القضايا. ☒ متوسط (1): يتم التعرف على مجموعة مختارة من منظمات المجتمع المدني كأصحاب مصلحة في مجالات السياسة المختلفة، ويتم التشاور معهم أحياناً بشأن مثل هذه القضايا. ☐ منخفض / لا شيء (0): منظمات المجتمع المدني غير معترف بها كأصحاب مصلحة في مجالات السياسة لا يتم التشاور معها في كثير من الأحيان في صياغة السياسات. ☐ غير منطبق

التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز	ضمن مؤشر أنواع الديموقراطية (V-Dem Indicator 3.10.0.5) يوجد مؤشر يعنى بفحص إذا يتم استشارة منظمات المجتمع المدني الرئيسية بشكل روتيني من قبل صانعي السياسات بشأن السياسات ذات الصلة بهم وبمجالهم، حصلت فلسطين على 0.53 في 2022، أي أن تصنيفها يتراوح ما بين 0: لا، وجود درجة عالية من العزل للحكومة عن مدخلات منظمات المجتمع المدني، وفي بعض الأحيان تلجأ الحكومة إلى استخدام منصات المجتمع المدني للوصول للجمهور بعد اعتماد السياسات دون مشاورة مسبقة في عملية الإعداد، وبين 1. إلى حد ما. منظمات المجتمع المدني ليست سوى مجموعة واحدة من الأصوات التي يأخذها صانعو السياسات في الاعتبار في بعض الأحيان. متوسطة يتم التعرف على مجموعة مختارة من منظمات المجتمع المدني كأصحاب مصلحة في مجالات السياسة المختلفة، ويتم التشاور معهم أحياناً بشأن مثل هذه القضايا. على أرض الواقع تعد مشاركة المجتمع المدني ضعيفة في تقديم استشارات، ولكن توجد مشاركة طفيفة في المواضيع التفصيلية، ففي بعض الأحيان يتم إشراك بعض مؤسسات المجتمع المدني في مواضيع محددة، مثل مشاركة بعض المؤسسات في نقاش تعديلات قانون الخدمة المدنية، وإشراك بعض المؤسسات في التخطيط للاستراتيجية الصحيحة، ومكافحة الفساد، ولكن لم يتم إشراك أي من مؤسسات المجتمع المدني في الموازنة العامة، منذ أكثر من 10 أعوام. من الأمثلة على إشراك مؤسسات المجتمع المدني <u>على مستوى دولي:</u> ضمن توقيع وانضمام دولة فلسطين للاتفاقيات الدولية (مثل UNCAC وغيرها) تشارك بعض المؤسسات المجتمع المدني ضمن الفرق الوطنية، مثال: مشاركة ائتلاف أمان بالفريق الوطني لتحقيق غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وعضويته ضمن تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشارك مؤسسة الحق ضمن المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة. <u>على مستوى محلي:</u> تم نشر موازنة المواطن على موقع وزارة المالية وهو معد بالتعاون (شراكة) مع مفتاح إضافة إلى نشر معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس ملخص سياساتي، إعداد موازنة المواطن في فلسطين 2022 من دراسة أعدها المعهد لصالح وزارة المالية ضمن مشروع (Trans-parency, Evidence and Accountability (TEA الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-PAPP)، هدف الملخص إلى بيان تقييم موازنة المواطن في فلسطين ومدى تطابقها مع الممارسات المثلى.
مصدر المعلومات	للمزيد يمكن الاطلاع على: https://www.v-dem.net/about/v-dem-project/ مؤشر أنواع الديمقراطية. https://www.v-dem.net/data_analysis/VariableGraph/ تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. https://uncaccoalition.org/category/profiles/region/mena/ مؤسسة الحق. للمزيد الاطلاع: https://www.alhaq.org/ar/about-alhaq/2671.html وزارة المالية. موازنة المواطن للعام 2022. https://www.pmof.ps/documents/budget/2022/citizen2022.pdf معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس. 2022. ملخص سياستي: إعداد موازنة المواطن في فلسطين. https://mas.ps/publications/7212.html

ركيزة التقييم	أ.4 فضاء المجتمع المدني
المؤشر	أ.4.4 الحق في التجمع السلمي
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تحترم سلطات الدولة حق المواطنين في التجمع السلمي؟ إرشادات: يعتمد هذا السؤال على مؤشر أنواع الديمقراطية (V-Dem Indicator 3.15.1.3) لاستكشاف مدى احترام سلطات الدولة للحق في التجمع السلمي وحمايته. عند إجراء هذا التصنيف، يمكن للباحثين إدخال البلد والمتغير ذي الصلة (أي «حرية التجمع السلمي») لإنشاء تمثيل بياني للاتجاهات المرتبطة بالمتغير الذي تم تقييمه هنا. يرجى الاطلاع هنا على كتاب الشفرات لمؤشرات V-Dem.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تسمح سلطات الدولة بالتجمعات السلمية وتحميها إلا في حالات نادرة للحدود القانونية والضرورية والمتناسبة. ☒ متوسط (1): تسمح سلطات الدولة أحياناً بالتجمعات السلمية، ولكنها غالباً ما تحرم المواطنين بشكل تعسفي من هذا الحق. ☐ منخفض/ لا شيء (0): نادراً ما تسمح سلطات الدولة أو لا تسمح بالتجمعات السلمية وقد تستخدم القوة لمنعها. ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	ضمن مؤشر أنواع الديموقراطية (V-Dem Indicator 3.10.0.5) يوجد مؤشر يعنى بفحص القدرة على التجمع بشكل عام بشكل فعلي، حيث إن المقصود بالتجمع هو «حضور مقصود ومؤقت لعدد من الأفراد في مكان عام، لغرض تعبيري مشترك». حصلت فلسطين على 2.15 درجة في العام 2022، أي أن في بعض الأحيان، تسمح سلطات الدولة أحياناً بالتجمعات السلمية، لكنها غالباً ما تحرم المواطنين بشكل تعسفي من الحق في التجمع السلمي. بالرغم من تأكيد القانون الأساسي الفلسطيني للحق التجمع السلمي المادة (26/5)، إلا أنه يوجد تراجع في إتاحة الحق بالتجمع السلمي، وكان أبرزها قمع المسيرات احتجاجاً على مقتل الناشط نزار بنات في 2021، كما استمر المساس بحق التجمع السلمي في 2022 إذ سجلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الأشهر الأحدى عشرة الأولى من العام 2022، وفقاً للتقارير الشهرية المنشورة على موقع الهيئة، وقوع (28) انتهاكاً للحقّ في التجمع السلميّ وحرية التعبير؛ كمنع التجمعات والتضييق على الناشطين والحركات الاجتماعية المعارضة.
مصدر المعلومات	للمزيد يمكن الاطلاع على: https://www.v-dem.net/about/v-dem-project/ مؤشر أنواع الديمقراطية. https://www.v-dem.net/data_analysis/VariableGraph/ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. التقرير السنوي الرابع عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين. رام الله – فلسطين ص24. https://rb.gy/n9uxsb للمزيد يمكن الاطلاع على: لتقارير الشهرية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المنشورة على الرابط التالي: https://www.ichr.ps/reports/monthly-reports?page=2

ركيزة التقييم	أ.4 فضاء المجتمع المدني
المؤشر	أ.4. 5 استعداد المواطن للمشاركة
سؤال المؤشر	إلى أي مدى يكون المواطنون على استعداد للمشاركة والمساهمة بشكل هادف في عمليات صنع القرار التشاركية؟ الإرشادات: يمكن إظهار استعداد المواطنين للمشاركة والمساهمة بشكل هادف في عملية صنع القرار التشاركي من خلال واحد أو أكثر من المعايير الآتية: يرجى اختيار كل ما ينطبق. ☐ الخبرة السابقة في أو الوعي بالعمليات التشاركية. ☐ المعرفة بإدارة المالية العامة / عمليات الميزانية. ☒ المجتمع المدني المنظم وجماعات المواطنين. انظر (أ.4.2) ☐ ثقة المواطن في المؤسسة العامة. * ☐ أخرى (يرجى التحديد): _____ ☐ لا شيء / لا ينطبق يمكن تحديد تلبية هذه المعايير من خلال، من بين أمور أخرى، المقابلات مع أصحاب المصلحة المواطنين وممثلي منظمات المجتمع المدني، وردود الفعل من المؤسسات العامة، و/ أو استخدام المؤشرات المركبة. يرجى إثبات جميع الاختيارات، والإشارة إلى مصادر المعلومات المقابلة أدناه. * يرجى الاطلاع هنا (ص 43) لمزيد من المعلومات حول الأساليب المختلفة لقياس ثقة المواطن في مؤسسة عامة.
الدرجة	☐ مرتفع (2): يُظهر المواطنون درجة عالية من الاستعداد (أي تلبية ثلاثة معايير أو أكثر) للمشاركة في عملية صنع القرار. ☒ متوسطة (1): يُظهر المواطنون مستوى معتدلاً من الاستعداد (أي تلبية معيار واحد، ولكن أقل من ثلاثة) للمشاركة في عملية صنع القرار. ☐ منخفض/ لا شيء (0): لا يُظهر المواطنون استعداداً كافياً للمشاركة بشكل هادف في عملية صنع القرار. ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	- المجتمع المدني المنظم وجماعات المواطنين: تم إنشاء الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في 2011 بمشاركة عدد من المنظمات الأهلية القطاعية الفلسطينية (38 منظمة) بالإضافة الى بعض الخبراء الاقتصاديين، حيث يؤمن الفريق الأهلي بضرورة إطلاع المواطن على الموازنة العامة والمشاركة في إعدادها، ليتمكن من المساءلة حولها، ومتابعة إدارة الإنفاق الحكومي والمال العام. يتبنى الفريق منهج عمل يقوم على الشراكة الفاعلة مع جميع المعنيين في مجال إدارة المال العام، من خلال عقد عدة أنشطة منها: عقد تدريبات تستهدف طلاب الجامعات والمؤسسات القاعدية؛ لرفع الوعي بشؤون المال العام والموازنة، كما يقوم بحملات الضغط والمناصرة التي تعنى بالموازنة العامة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمحطات الإذاعية؛ لرفع وعي المواطنين بأهمية إشراكهم في تحديد أولويات الموازنة، إضافة إلى ذلك يعد الفريق وعمله مرجعية للعديد من الأكاديميين والصحفيين المهتمين بقضايا الموازنة والمال العام؛ للحصول على المعلومات، الأمر الذي نلاحظه من خلال مشاركتهم في المؤتمرات، وترددهم واتصالاتهم على ائتلاف أمان.
مصدر المعلومات	العربي الجديد. الفريق الأهلي لشفافية الموازنة يتهم الحكومة الفلسطينية بالتلاعب وعدم الالتزام بالقوانين. 29/5/2023. https://rb.gy/orgko برنامج ساعة مساءلة مع رنا أبو فرحة. وكالة معا. 31.8.2022 https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch_permalink&v=1261557874618763 تدوينات حول الموازنة على صفحة ائتلاف أمان على الفيسبوك. https://www.facebook.com/AmanCoalition/photos/a.173810552686268/4890436154356994/ https://www.facebook.com/AmanCoalition/photos/a.173810552686268/5109854499081824/ نساء FM. الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة يعقد مؤتمره السنوي للعام 2022. 24/8/2022. https://rb.gy/ahw65

القسم الثاني: مستوى المشاركة الفعلية

من خلال فحص مجموعة مؤشرات وأسئلة مصنفة ضمن 4 مجموعات:

المجموعة الأولى: عملية المشاركة

ركيزة التقييم	ب.1 عملية المشاركة
المؤشر	**ب.1.1 وجود آلية تشاركية**
سؤال المؤشر	هل تستخدم المؤسسة العامة آلية تشاركية يمكن من خلالها لأفراد الجمهور المشاركة في أي مرحلة من مراحل عملية الموازنة؟ الإرشادات: لا يهدف هذا السؤال المؤهل* إلى تقييم العمق (انظر ب 1.5 وب 1.6) أو الجودة (انظر ب 3 وب 4) لعملية المشاركة وإنما يقتصر على تحديد ما إذا كانت هناك أية آلية لمشاركة الجمهور. * إذا لم تستخدم المؤسسة العامة أية آلية تشاركية، في أية مرحلة من مراحل دورة الموازنة، فلن يتم تقييم المؤسسة العامة أو الحصول عليها "درجة المشاركة" وقد يتم تقييمها فقط من أجل الجاهزية.
الدرجة	☐ نعم (2): تستخدم المؤسسة العامة عملية أو آلية تشاركية يمكن من خلالها لأفراد الجمهور المشاركة في عملية الموازنة. ☒ لا (0): لا تستخدم المؤسسة العامة عملية أو آلية تشاركية يمكن من خلالها لأفراد الجمهور المشاركة في عملية الموازنة. ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا تستخدم وزارة المالية عملية أو آلية تشاركية يمكن من خلالها لأفراد الجمهور المشاركة في عملية الموازنة. إذ لا توجد دائرة أو وحدة متخصصة بالعملية التشاركية في وزارة المالية، كما تمت مراجعة تقارير وصفحة وزارة المالية على الفيسبوك ولم يرد فيها أية معلومة تفيد بالعملية التشاركية في الموازنة. كما تمت مراجعة رزنامة إعداد موازنة للأعوام 2023- 2025 التي تعتبر بمثابة خطة عمل في إعداد الموازنة، وتبين أنه لم يرد فيها أية عملية تشاركية بين وزارة المالية والمواطنين أو أية جهات ممثلة عن المواطنين- على الرغم من أن وزارة المالية تقوم بعقد جلسات استماع مع مراكز المسؤولية والمكونة من موظفين فقط وليس مواطنين - إذ بعد إعداد الموازنة يقوم وزير المالية بعرضها على مجلس الوزراء ثم على لجنة الموازنة والمالية في المجلس التشريعي الفلسطيني قبل إقرارها من الرئيس ونشرها في الجريدة الرسمية، وتجدر الملاحظة أنه تم حل المجلس التشريعي في 2018 وقبلها كان معطلاً منذ 2007، أي أن ممثلي الشعب من نواب المجلس التشريعي لا يتم إطلاعهم على مشروع الموازنة.
مصدر المعلومات	وزارة المالية. رزنامة إعداد الموازنة العامة للأعوام 2023-2025. https://www.pmof.ps/documents/budget/2022/calendar2023-2025part2.pdf موقع وزارة المالية. هيكلية الوزارة. https://www.pmof.ps/internal.php?var=09&tab=03 صفحة وزارة المالية https://www.facebook.com/PMOFPS/

ركيزة التقييم	ب.1 عملية المشاركة
المؤشر	ب. 2.1المشاركة عبر دورة الموازنة
سؤال المؤشر	في أية مرحلة (مراحل) من دورة الموازنة تستخدم المؤسسة العامة عملية أو آلية تشاركية؟ يرجى اختيار كل ما ينطبق. ☐ صياغة الموازنة (ما قبل الموازنة). ☐ الموافقة على الموازنة (الموازنة المسبقة). ☐ تنفيذ الموازنة (بعد الموازنة). ☐ مراقبة الموازنة (ما بعد الموازنة). ☐ أخرى (يرجى التحديد): ☒ لا شيء / لا ينطبق. إرشادات: تحدث المشاركة العامة عادةً من خلال إحدى المراحل الأربع لدورة الموازنة الممتدة على مدار العام. بشكل عام، تكون المشاركة العامة أكثر شيوعاً أثناء صياغة الموازنة، أو مرحلة ما قبل الموازنة لدورة الموازنة، حيث تكون المداولات غالباً أقل تقنية. يرجى الاطلاع هنا لمزيد من المعلومات حول المراحل المختلفة لدورة الموازنة وأصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين عادة في كل مرحلة.
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا شيء مما سبق، حيث تمت مراجعة موقع وزارة المالية وصفحتها على الفيسبوك وتبين أنه لا توجد آلية تشاركية مع المواطنين حول صياغة، أو الموافقة، أو تنفيذ، أو مراقبة الموازنة، إذ تقوم وزارة المالية بنشر الموازنة دون إطلاع المواطنين عليها. ففي بيان للفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة صادر في 29/5/2023 أكد الفريق على استمرار الحكومة "بسياسة التجاهل المطلق لمؤسسات المجتمع المدني والمواطنين دافعي الضرائب، وأقرت الموازنة دون أي مشاورات مجتمعية أو مشاركة في تحديد الأولويات، واستمرت في إخفاء المعلومات، إذ اقتصر ما تم نشره في الوقائع الفلسطينية على صفحة واحدة من المعلومات العامة والمعطيات الرقمية بشكل أرقام إجمالية للإيرادات والنفقات المتوقعة، ولا يشير ما تم نشره إلى الأرقام الضرورية للتعرف على كيفية توزيع الإنفاق على القطاعات، ومخصصات كافة مراكز المسؤولية، أو حتى المبلغ المخصص للاحتياطات المالية والتي أجاز قانون الموازنة للعام 2023 الصرف منها بقرار من مجلس الوزراء بتوصية وزير المالية".
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية https://www.pmof.ps/index.php صفحة وزارة المالية /https://www.facebook.com/PMOFPS قرار بقانون رقم (13) لسنة 2023م بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2023م. /https://maqam.najah.edu/legislation/1479 ورقة موقف للفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة حول: سياسة الحكومة في إدارة الموازنة للعام 2023. 29/5/2023. https://www.aman-palestine.org/activities/20510.html

ركيزة التقييم	ب.1 عملية المشاركة
المؤشر	ب.3.1 نوع العملية أو الآلية التشاركية طريقة المشاركة
سؤال المؤشر	ما هو شكل (أشكال) المشاركة العامة الذي تستخدمه المؤسسة العامة لتسهيل المشاركة في عملية الموازنة؟ يرجى اختيار كل ما ينطبق. ☐ الاجتماعات العامة / جلسات الاستماع العامة / المناقشات الجماعية المركزة. ☐ المشاورات الخاصة / المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ☐ دعوات عامة لتقديم العروض. ☐ صحائف وقائع / مواقع إلكترونية / وسائل التواصل الاجتماعي. ☐ أخرى (يرجى التحديد): _____ ☒ لا شيء / لا ينطبق الإرشادات: قد تستخدم المؤسسات العامة العديد من الأنواع والأشكال والأدوات المختلفة للمشاركة العامة في مراحل مختلفة من دورة الموازنة، تلك المذكورة أعلاه تعتمد على أنواع وأشكال التشاور والمشاركة العامة المدرجة في هذا المسح حول ممارسات وإجراءات الموازنة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ص 25). إذا كانت المؤسسة العامة تستخدم أكثر من عملية تشاركية في مراحل مختلفة من دورة الموازنة (انظر B1.2)، يرجى تحديد أنواع أو أشكال المشاركة المستخدمة في كل مرحلة في مربع التبرير أدناه.
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا شيء مما سبق، لا تقوم وزارة المالية بإجراء لقاءات تشاركية مع المواطنين أو ممثلين عنهم في إعداد أو إقرار أو بعد إقرار الموازنة، وبالتالي لا يوجد شكل معين تستخدمه وزارة المالية في عملية المشاركة، إذ تخلو مواقع وصفحات وزارة المالية من توفير آلية للمشاركة.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية https://www.pmof.ps/index.php صفحة وزارة المالية /https://www.facebook.com/PMOFPS

ركيزة التقييم	ب.1 عملية المشاركة
المؤشر	ب.4.1 نطاق وهدف المشاركة
سؤال المؤشر	هل تحدد المؤسسة العامة بوضوح * نطاق وأهداف المشاركة العامة في عملية الموازنة؟ إرشادات: يعتمد هذا السؤال على السؤالين 127 و130 من مسح الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية لتحديد ما إذا كانت المؤسسة العامة قد حددت نطاق وتغطية وأهداف العملية أو الآلية التشاركية. يرجى تحديد الموضوعات التي يتم تناولها في إطار العملية أو الآلية التشاركية في مربع التبرير أدناه. قد تشمل الموضوعات المتعلقة بالموازنة قضايا الاقتصاد الكلي، وتوقعات الإيرادات، وسياسات الإنفاق الاجتماعي، والعجز ومستويات الدين، ومشاريع الاستثمار العام، و/ أو الإنفاق على الخدمات العامة. * لكي يتم اعتبار النطاق والأهداف «محددة بوضوح»، يجب أن تضمن المؤسسة العامة أن النطاق والأهداف محددة مسبقاً في القانون، السياسة، اللائحة، النظام الأساسي، اللائحة الداخلية وما إلى ذلك، والتي تحدد أو تحكم تشغيل العملية أو الآلية التشاركية، يرجى ملاحظة أن هذا السؤال يختلف عن المؤشر ب.2.2؛ لأن هذا السؤال لا يهدف إلى تقييم ما إذا كانت المؤسسة العامة تنقل هذه المعلومات إلى الجمهور.
الدرجة	☐ نعم (2): تحدد المؤسسة العامة بوضوح نطاق وأهداف المشاركة العامة في عملية الموازنة. ☒ لا (0): لم تحدد المؤسسة العامة بوضوح نطاق و/ أو أهداف المشاركة العامة في عملية الموازنة. ☐ غير منطبق

التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا، تم مراجعة كل من موقع وزارة المالية وصفحتها على الفيسبوك وتبين أنه لم تحدد المؤسسة العامة بوضوح نطاق أو أهداف المشاركة العامة في عملية الموازنة، ولا يوجد آلية تشاركية من الأساس.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية https://www.pmof.ps/index.php صفحة وزارة المالية /https://www.facebook.com/PMOFPS

ركيزة التقييم	ب.1 عملية المشاركة
المؤشر	ب.5.1 عمق الموازنة (مرحلة ما قبل الموازنة)
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تشارك المؤسسة العامة مع الجمهور في مرحلة ما قبل الموازنة (أي صياغة الموازنة) من عملية الموازنة؟ إرشادات: يعتمد هذا السؤال على «نطاق IAP2 للمشاركة العامة» (انظر هنا) والذي يستخدم بشكل شائع لتحديد وتعريف مستوى المشاركة العامة في عملية المشاركة العامة. يتراوح نطاق IAP2 من «إبلاغ» الجمهور بقرارات المؤسسة العامة إلى «تمكين» الجمهور لاتخاذ القرارات النهائية، كما أنها تعتمد على السؤال 125 من مسح الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية. انظر هنا لمعلومات أكثر. يرجى تقديم دليل واضح لدعم التصنيف في مربع التبرير أدناه، قد تتضمن أمثلة التصنيف "مرتفع" اجتماعات تفاعلية وتكرارية عامة أو عمليات تبادل وحوارات تداولية؛ ويكمن أن يشمل التقييم "متوسط" جلسات استماع عامة، أو استطلاعات مفتوحة، أو مجموعات تركيز، أو تمارين استشارية أخرى عبر الإنترنت/ دون اتصال بالإنترنت؛ قد تشكل أوراق الحقائق أو الخطوط الساخنة أو إعلانات وسائل التواصل الاجتماعي أو الاجتماعات الانتقائية لمرة واحدة تصنيفاً "منخفضاً".
الدرجة	☐ مرتفع (2): تُمكِّن المؤسسة العامة الجمهور من اتخاذ قرارات بشأن الموازنة، أو تتعاون مع الجمهور في إنشاء بدائل تستجيب لاحتياجات المواطنين وأولوياتهم. (IAP2 Spectrum equivalent: Empower / Collaborate) ☐ متوسط (1): تُشرك المؤسسة العامة الجمهور في القرارات المتعلقة بالموازنة من خلال العمل مع الجمهور؛ لفهم الاحتياجات والأولويات والنظر فيها، أو من خلال الحصول على مدخلات الجمهور وتقديم التعليقات على المقترحات من خلال آلية تشاور مفتوحة ومنظمة وقائمة. (IAP2 Spectrum equivalent: Involve / Consult) ☒ منخفض/ لا شيء (0): تُعلم المؤسسة العامة الجمهور بالقرارات المتعلقة بصياغة الموازنة و/ أو تدعو الجمهور إلى المساهمة من خلال آليات التشاور غير المنظمة، على أساس مخصص أو غير منتظم. (IAP2 Spectrum equivalent: Inform) ☐ غير منطبق، لا تستخدم المؤسسة العامة آلية مشاركة خلال مرحلة ما قبل الموازنة لدورة الموازنة

التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا شيء، تقوم وزارة المالية بنشر بلاغ الموازنة على جزأين على موقعها دون وجود دعوة المواطنين للمساهمة.
مصدر المعلومات	وزارة المالية. بلاغ الموازنة الجزء الأول: تعليمات إعداد الموازنة 2023-2025. https://www.pmof.ps/documents/budget/2022/2023-2025-A1.pdf وزارة المالية. بلاغ الموازنة الجزء الثاني: تعليمات إعداد الموازنة 2023-2025. https://www.pmof.ps/documents/budget/2022/2023-2025-A2.pdf

ركيزة التقييم	**ب.1 عملية المشاركة**
المؤشر	ب.6.1 عمق الموازنة (مرحلة ما بعد الموازنة)
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تشارك المؤسسة العامة مع الجمهور في مرحلة ما بعد الموازنة (أي تنفيذ الموازنة أو الإشراف عليها) لعملية الموازنة؟ إرشادات: يعتمد هذا السؤال على «نطاق IAP2 للمشاركة العامة» (انظر هنا) والذي يستخدم بشكل شائع لتحديد وتعريف مستوى المشاركة العامة في عملية المشاركة العامة. يتراوح نطاق IAP2 من «إبلاغ» الجمهور بقرارات المؤسسة العامة إلى «تمكين» الجمهور لاتخاذ القرارات النهائية. كما أنها تعتمد على السؤال 128 من مسح الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية. انظر هنا لمعلومات أكثر. يرجى تقديم دليل واضح لدعم التصنيف في مربع التبرير أدناه. قد تتضمن الأمثلة على التصنيف "مرتفع" اجتماعات عامة تفاعلية ومتكررة وعمليات تبادل تداولية، أو موائد مستديرة، أو آليات تقديم الشكاوى سريعة الاستجابة، أو المراقبة الاجتماعية والحوار، قد يتضمن التقييم "متوسط" استطلاعات الرأي، أو مجموعات التركيز، أو بطاقات تقارير المواطنين، أو تمارين استشارية أخرى عبر الإنترنت / دون اتصال بالإنترنت؛ في حين أن صحائف الحقائق المعلوماتية، أو الخطوط الساخنة، أو إعلانات وسائل التواصل الاجتماعي، أو الاجتماعات الانتقائية لمرة واحدة قد تشكل تصنيفاً "منخفضاً".
الدرجة	☐ مرتفع (2): تُمكِّن المؤسسة العامة الجمهور من اتخاذ قرارات بشأن تنفيذ الموازنة، أو الشراكة مع الجمهور للمشاركة في إيجاد الحلول التي تستجيب لأولويات المواطنين (IAP2 Spectrum equivalent: Empower / Collaborate) ☐ متوسط (1): تُشرك المؤسسة العامة الجمهور في القرارات المتعلقة بتنفيذ الموازنة من خلال الحصول على مدخلات عامة بشأن تنفيذ الموازنة والنظر فيها من خلال آلية تشاور مفتوحة ومنظّمة وراسخة (IAP2 Spectrum equivalent: Involve / Consult) ☒ منخفض/ لا شيء (0): تقوم المؤسسة العامة بإبلاغ الجمهور بالقرارات المتعلقة بتنفيذ الموازنة و/ أو تدعو الجمهور إلى المساهمة من خلال آليات التشاور غير المنظمة، على أساس مخصص أو غير منتظم. (Inform :IAP2 Spectrum equivalent) ☐ غير منطبق، لا تستخدم المؤسسة العامة آلية مشاركة خلال مرحلة ما بعد الموازنة لدورة الموازنة.
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	منخفض، حيث تدعو وزارة المالية إلى عقد لقاءات صحفية إعلامية تقتصر على فئة معينة من صحفيين حول الموازنة بعد إعدادها، ويكون الهدف منها الإعلام وليس المشاركة في التنفيذ أو الإشراف أو الرقابة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه اللقاءات تتمّ بعيداً عن مشاركة المواطنين أو ممثلين عنهم، وتنشر هذه اللقاءات على المنصات الإعلامية التقليدية والرقمية.
مصدر المعلومات	بشارة: الاقتطاعات الإسرائيلية من المقاصة فرضت اعتماد موازنة طوارئ. 12/4/2023. https://www.wafa.ps/Pages/Details/69457

ركيزة التقييم	ب.1 عملية المشاركة
المؤشر	ب.7.1 الموارد المالية
سؤال المؤشر	الى أي مدى توفر المؤسسة العامة أو تخصص موارد مالية كافية * لتسهيل عملية أو آلية تشاركية؟ * في حين أن الحد الأدنى للتمويل «الكافي» قد يختلف عبر المؤسسات والسياقات ، فقد يكون من المفيد النظر في تحديات التنفيذ التي أبلغت عنها المؤسسة ، ومخصصات الموازنة التشغيلية، والنطاق المقصود للعملية أو الآلية التشاركية عند اتخاذ مثل هذا التحديد. الإرشادات: الموارد المالية ضرورية من أجل أ. التخطيط الناجح لعملية أو آلية تشاركية وتنظيمها وتنفيذها. ب. استخدامها كتمويل مخصص، يمكن تخصيصه لاحتياجات المواطنين والأولويات الناشئة عن عملية أو آلية تشاركية. حيثما أمكن، يرجى وصف كيفية قيام المؤسسة العامة بتأمين هذه الموارد المالية في مربع التبرير أدناه.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تخصص المؤسسة العامة التمويل الكافي لتخطيط وتنظيم وتنفيذ العملية أو الآلية التشاركية، وتخصيص التمويل لتوفير الموارد العامة من خلال عملية أو آلية تشاركية. ☐ متوسط (1): لا تخصص المؤسسة العامة سوى التمويل الكافي لتخطيط وتنظيم وتنفيذ العملية أو الآلية القائمة على المشاركة؛ أو وتخصيص التمويل لتوفير الموارد العامة من خلال العملية أو الآلية القائمة على المشاركة. ☒ منخفض / لا شيء (0): لا تخصص المؤسسة العامة التمويل الكافي لتنفيذ العملية أو الآلية القائمة على المشاركة، أو للتخصيص التمويل لتوفير الموارد العامة من خلال العملية أو الآلية القائمة على المشاركة. ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا شيء مما سبق، تم مراجعة موقع وزارة المالية وتبين أنه لا توجد وحدة أو إدارة في وزارة المالية تختص بالشأن العملية التشاركية وبالتالي لا يتم تخصيص موارد مالية لعملية المشاركة.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية. #https://www.pmof.ps/index.php

ركيزة التقييم	ب.1 عملية المشاركة
المؤشر	ب.8.1 الموارد البشرية
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تقوم المؤسسة العامة بتدريب مجموعة أساسية من الموظفين المدربين والاحتفاظ بهم وتعيينهم بشكل مناسب لتسهيل وتشغيل العملية أو الآلية التشاركية بشكل فعال؟ الإرشادات: قد يشمل التدريب على كيفية تسهيل العملية التشاركية مجموعة واسعة من الموضوعات مثل تصميم عملية شاملة، أو توعية الجمهور، أو تسهيل المناقشات المفتوحة، أو إدارة الصراع، نظرًا لأن محتوى التدريبات التدريبية سيختلف بالضرورة حسب السياق والحاجة. يرجى وصف المحتوى الذي يتم تغطيته في المؤسسة التي تم تقييمها في مربع التبرير أدناه. يرجى الاطلاع هنا لمزيد من المعلومات حول بعض السمات الرئيسية لتسهيل عملية المشاركة.
الدرجة	☐ مرتفع (2): قدمت المؤسسة العامة التدريب لجميع الموظفين المعنيين حول كيفية تسهيل العملية التشاركية وكلفت الموظفين المدربين لعملية أو آلية المشاركة. ☐ متوسط (1): قدمت المؤسسة العامة التدريب على كيفية تسهيل العملية التشاركية، ولكن لم يتم الاحتفاظ بالموظفين المدربين أو تعيينهم في العملية أو الآلية التشاركية. ☒ منخفض/ لا شيء (0): لا توفر المؤسسة العامة التدريب للموظفين حول كيفية تسهيل عملية تشاركية. ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	متوسط، يتلقى موظفو وزارة المالية التدريبات حول الآليات التشاركية وبناء القدرات في إدارة المال العام، مثل تدريبات البنك الدولي لبناء قدرات الموظفين. كما تم إنشاء المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب، الذي طور بالشراكة مع وزارة المالية برامج تدريبية بناء على تقييم متواصل للاحتياجات في مجال بناء القدرات، وفي مجال إدارة المالية العامة والخطط القطاعية والاستراتيجية، مثال: تم عقد مجموعة اللقاءات مع مدراء الدوائر الضريبية في وزارة المالية مع بعثة خبراء المالية العامة الفرنسين، وتهدف هذه اللقاءات إلى تطوير إجراءات عمل الدوائر الضريبية.
مصدر المعلومات	المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب. بعثة من الخبراء الفرنسيين من الإدارة العامة للمالية العامة (DGFIP) إلى وزارة المالية في رام الله. 2022. ص 2 https://www.ppfi.ps/wp-content/uploads/2023/01/A-Newsletter-Issue-32-Q4-F.pdf البنك الدولي. 8 ملايين دولار لإصلاح نظام إدارة المالية العامة الفلسطينية وتحديثه. 4/4/2022. https://rb.gy/5rwsd

ركيزة التقييم	ب.1 عملية المشاركة
المؤشر	ب.9.1 دعم المؤسسات/ أصحاب المصلحة المتعددين
سؤال المؤشر	أي من مجموعات أصحاب المصلحة التالية تدعم المؤسسة العامة لتسهيل مشاركة الجمهور في عملية الموازنة؟ يرجى اختيار كل ما ينطبق. ☒ منظمات المجتمع المدني / المنظمات المجتمعية ☐ الحكومة المركزية ☐ البرلمان ☐ الإدارة الإقليمية / المنطقة ☒ الإعلام ☐ القطاع الخاص ☒ وكالات المانحين الدولية ☐ أخرى (يرجى التحديد):_____ ☐ لا شيء / لا ينطبق ب. إلى أي مدى تتلقى العملية التشاركية دعم أصحاب المصلحة المتعددين وتستفيد منه؟ إرشادات: يرجى وصف وإثبات نوع الدعم المقدم من قبل كل صاحب مصلحة مختار في مربع التبرير أدناه. يمكن للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وCBOS، على سبيل المثال، المساعدة في تحديد اهتمامات المجتمع وترتيبها حسب الأولوية، وتعبئة الموارد، وبناء إجماع أوسع، والإسهام في مهارات المناصرة. يمكن للحكومة المركزية والبرلمان المساعدة في خلق بيئة تنظيمية أو سياساتية مواتية، غالباً ما يتم دعمها وتنفيذها من قبل الإدارة الإقليمية والمحلية، يمكن لوسائل الإعلام أن تساعد في توعية المواطنين بأهمية المشاركة العامة في عمليات صنع القرار، يمكن للقطاع الخاص تقديم الدعم المالي و/ أو الإداري، يمكن للمانحين الدوليين تشجيع الحكم الرشيد والمشاركة المدنية، مع توفير الدعم المالي والتقني للعملية التشاركية.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تتلقى المؤسسة العامة دعماً كبيراً من أربعة أو أكثر من مجموعات أصحاب المصلحة المتميزة، مما يساهم بشكل فعال في عملية متنوعة لأصحاب المصلحة المتعددين. ☐ متوسط (1): تتلقى المؤسسة العامة دعماً معتدلاً من واحدة أو أكثر، ولكن أقل من أربع مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة، مما يسهم بشكل فعال في عملية متنوعة لأصحاب المصلحة المتعددين. ☒ منخفض/ لا شيء (0): تتلقى المؤسسة العامة القليل من الدعم، أو لا تتلقى أي دعم من أي مجموعة مؤسسية أخرى ذات مصلحة و/ أو تنفذ بشكل عام العملية أو الآلية التشاركية من تلقاء نفسها. ☐ غير منطبق

التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	المجتمع المدني: برغم من التفرد في القرارات الخاصة بالموازنة العامة بكافة المراحل وعدم وجود آليات تشاركية تقوم بها وزارة المالية في إشراك المواطنين بمراحل دورة الموازنة إلا أن الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة يقوم بحملات الضغط على الحكومة لتعزيز شفافية الموازنة العامة حيث يقوم بالتدقيق على أداء الموازنة وإصدار التقارير حولها وإرسال توصياتها لوزارة المالية. البرلمان*: بالرغم من نص القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته المادة (61) على الحكومة عرض مشروع الموازنة على المجلس التشريعي ويقوم بمناقشته، إلا أنه تم حل المجلس التشريعي في 2018، وتجدر الإشارة إلى أنه كان معطلاً منذ 2007، أي أن ممثلي الشعب من نواب المجلس التشريعي لا يتم إطلاعهم على مشروع الموازنة، كما لم تجرِ انتخابات عامة منذ 2010. الإعلام: يعمل الإعلام على نشر الأخبار حول المالية العامة، لكن لا يسهم في تمكين مشاركة المواطنين في الموازنة العامة. وكالات المانحين الدولية: قام البنك الدولي بتقديم منحة بقيمة 30 مليون دولار خلال 2022 لأغراض سياسات التنمية لمساندة الإصلاحات في مجالات الشفافية والشمول.
مصدر المعلومات	وكالة وطن للأنباء. الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة لوطن: على الحكومة إشراك الجميع في تحديد أولويات الإنفاق بالموازنة العامة وتطوير خدماتها. 2022/8/29. https://www.wattan.net/ar/video/382046.html البنك الدولي. منحتان بقيمة 37 مليون دولار لمساندة الإصلاحات وتنمية رأس المال البشري في الأراضي الفلسطينية. 7/6/2022. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/06/07/us-37-million-in-grants-to-support-palestinian-reforms-and-human-capital

المجموعة الثانية: التواصل ورفع الوعي

ركيزة التقييم	B2. التواصل ورفع الوعي
المؤشر	**B2.1 التواصل مع الجمهور**
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تشارك المؤسسة العامة في التوعية العامة والتواصل لتشجيع المشاركة العامة في عملية الموازنة؟ يرجى اختيار كل ما ينطبق: ☐ خطة التواصل والاتصال الإستراتيجية ☐ أدوات وقنوات اتصال متعددة * ☐ مبادرات التوعية المنتظمة / المستمرة ☐ الموظف المعين / المسؤول (للتواصل مع الجمهور) ☐ التعاون مع وسائل الإعلام ☐ الشراكة مع المجتمع المدني / المنظمات المجتمعية ☐ أخرى (يرجى التحديد): ☒ لا شيء / لا ينطبق * قد تكون قنوات وأدوات الاتصال عبر الإنترنت أو غير متصل بالإنترنت، بما في ذلك الكتيبات المطبوعة والمنشورات على الويب والنشرات الإخبارية عبر البريد الإلكتروني وإعلانات الخدمة العامة وإعلانات الوسائط الجماهيرية ومنشورات الوسائط الاجتماعية وما إلى ذلك. إرشادات: تمثل الميزات المذكورة أعلاه الخصائص المشتركة للتوعية العامة والتواصل الفعال، من الممكن أن تستخدم المؤسسات العامة مزيجاً من هذه الميزات و/ أو غيرها؛ لتحقيق هدف زيادة الوعي العام بفرص المشاركة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالميزانية. يرجى الاطلاع هنا (ص 11) على الاعتبارات الرئيسية الأخرى عند تصميم وتنفيذ مبادرات توعية عامة شاملة.
الدرجة	☐ مرتفع (2): توظف المؤسسة العامة ثلاث سمات أو أكثر للتواصل العام الفعال المذكورة أعلاه. ☐ متوسط (1): توظف المؤسسة العامة واحدة أو أكثر، ولكن أقل من ثلاث سمات للتواصل العام الفعال المذكورة أعلاه. ☒ منخفض / لا شيء (0): لا تشارك المؤسسة العامة في التوعية العامة أو الاتصال فيما يتعلق بعملية المشاركة. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا تشارك وزارة المالية في التوعية والاتصال لمشاركة العامة في عملية الموازنة العامة، كونه لا توجد وحدة في وزارة المالية مختصة بالعملية التشاركية، كما تخلو مواقع وصفحات الوزارة من توفير الية للمشاركة
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية www.pmof.ps
المؤشر	B2.2 معلومات عن العملية التشاركية

سؤال المؤشر	أ. أي من العناصر التالية تقوم المؤسسة العامة بتغطيتها من خلال المعلومات المقدمة للجمهور قبل العملية أو الآلية التشاركية؟ يرجى اختيار كل ما ينطبق. **الهدف / الغرض** ☐ النطاق ☐ القيود ☐ النتائج المقصودة ☐ العملية والجدول الزمني ☒ لا شيء / لا ينطبق إرشادات: يرجى الاطلاع هنا (ص 142) لمزيد من المعلومات حول ما قد يتضمنه كل عنصر مذكور أعلاه، يقيس المؤشر B1.4 ما إذا كانت المؤسسة العامة تحدد نطاق العملية وهدفها، أو الآلية التشاركية بينما يقوم هذا المؤشر (B2.2) بتقييم مدى توفير ذلك للجمهور. ب. إلى أي مدى تقدم المؤسسة العامة معلومات شاملة عن العملية أو الآلية التشاركية قبل الانخراط مع الجمهور؟ التوجيه: تعتمد هذه المجموعة المرتبطة من الأسئلة على السؤال 131 من مسح الموازنة المفتوحة لتحديد ما إذا كانت المؤسسة العامة توفر المعلومات ذات الصلة حول العملية أو الآلية التشاركية، أو ما إذا كانت "قواعد المشاركة العامة" محددة بوضوح. يمكن تقديم هذه المعلومات للجمهور من خلال أي قناة توعية أو اتصال (انظر ب 1-2).
الدرجة	☐ مرتفع (2): توفر المؤسسة العامة معلومات شاملة عن ثلاثة عناصر أو أكثر مذكورة أعلاه. ☐ متوسط (1): توفر المؤسسة العامة معلومات شاملة عن عنصر واحد أو أكثر، ولكن أقل من ثلاثة، من العناصر المذكورة أعلاه. ☒ منخفض / لا شيء (0): تقدم المؤسسة العامة معلومات محدودة أو لا توفر أي معلومات عن أي من العناصر المذكورة أعلاه. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	تم مراجعة الموقع الرسمي لوزارة المالية وصفحة الوزارة عبر الفيس بوك وتبين أن وزارة المالية تقدم معلومات محدودة، أو لا توفر المعلومات الشاملة للجمهور التي يجب أن تحتوي على ثلاثة على الأقل من العناصر الآتية: 1. الغرض 2. المجال 3.القيود 4. المخرجات المقررة 5. العملية والإطار الزمني.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية www.pmof.ps

المؤشر	B2.3 التواصل والاتصال بشكل مبسط
سؤال المؤشر	هل تتخذ المؤسسة العامة تدابير لضمان توعية الجمهور والتواصل بشأن العملية التشاركية (انظر ب 2-2) متاحاً للجمهور بطريقة مبسطة؟ التوجيه: يقيِّم هذا السؤال ما إذا كانت معلومات التوعية العامة حول النطاق، و/ أو الهدف والقيود والنتائج المقصودة والجداول الزمنية والبروتوكول، و/ أو الإجراءات الأخرى للمشاركة العامة في عملية الموازنة متاحة للجمهور بلغة مبسطة وغير تقنية. قد يشمل ذلك اعتماد نهج الاتصال العام الذي يستخدم باستمرار مصطلحات مفهومة بشكل عام بدلاً من مصطلحات الموازنة الفنية، وتوفير توجيه إضافي أو إرشادات للجمهور حول تفسير المصطلحات الفنية، و/ أو ضمان الإعلان عن فرص المشاركة على نطاق واسع في لغة واضحة وموجزة من خلال صيغ وقنوات اتصال متعددة (انظر B2.1). يرجى وصف جميع التدابير التي اتخذتها المؤسسة المقيمة في مربع التبرير أدناه. في حين أن المصطلحات الفنية شائعة عبر دورات إدارة الميزانية والمالية العامة، واستخدام مثل هذه المصطلحات في التوعية العامة والتواصل قد يعمل على تثبيط المشاركة العامة وإعاقة المشاركة الفعالة للجمهور في عمليات الموازنة. يرجى الاطلاع هنا للحصول على معجم إرشادي لشروط الميزانية الفنية.
الدرجة	☐ نعم (2): تتخذ المؤسسة العامة تدابير واضحة لضمان أن توعية الجمهور والتواصل بشأن العملية التشاركية متاحة للجمهور بطريقة مبسطة. ☒ لا (0): لا تتخذ المؤسسة العامة تدابير لضمان أن توعية الجمهور والتواصل بشأن العملية التشاركية متاحة للجمهور بطريقة مبسطة. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا توجد دائرة أو وحدة مختصة بالتشاركية لدى وزارة المالية، كما تخلو مواقع وصفحات وزارة المالية عن توفير آليات للمشاركة.
مصدر المعلومات	**وزارة المالية** www.pmof.ps

المؤشر	B2.4 إشعار مسبق
سؤال المؤشر	هل تزود المؤسسة العامة الجمهور بإشعار مسبق كافٍ حول فرص المشاركة العامة في العملية أو الآلية التشاركية؟ التوجيه: بالإضافة إلى توفير قواعد المشاركة، من المهم أيضاً التأكد من أن أفراد الجمهور الذين يرغبون في المشاركة في العملية التشاركية يتلقون إشعاراً مناسباً بفرص المشاركة. قد يختلف تحديد الإشعار المسبق المناسب عبر السياقات المختلفة، ولكن يجب ألا يقل عن أسبوعين (٢) قبل العملية أو الآلية التشاركية.
الدرجة	☐ نعم (2): تقدم المؤسسة العامة إشعاراً مسبقاً مناسباً حول فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة. ☒ لا (0): لا تقدم المؤسسة العامة إشعاراً مسبقاً كافياً حول فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة. ☐ لا ينطبق (-)

التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا تقوم وزارة المالية أو مجلس الوزراء بذلك، كذلك لم تتم ملاحظة وجود أية إشعارات مسبقة لإشراك المواطنين في عملية الموازنة العامة أو أي من وسائل الإعلام. **كما تخلو مواقع وصفحات وزارة المالية عن توفير اشعارات للمشارك**ة
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية www.pmof.ps موقع مجلس الوزراء http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal

المجموعة الثالثة: الشمولية والوصولية

ركيزة التقييم	**ب. 3 الشمولية والوصولية**
المؤشر	ب.1.3 العقبات التي تحول دون المشاركة
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تعالج المؤسسة العامة أو تزيل الحواجز التي تحول دون مشاركة الجمهور مشاركة مجدية في العملية أو الآلية القائمة على المشاركة؟ الإرشادات: قد تمنع الحواجز والعوامل المتنوعة أو تجعل من الصعب على المواطنين المشاركة في عملية أو آلية تشاركية، ويمكن للمؤسسة العامة أن تعالج العديد من هذه الحواجز أو تخفف من حدتها في تصميم العملية التشاركية وتنفيذها. تهدف هذه المسألة إلى تحديد مدى نظر المؤسسة العامة في تدابير التخفيف من العقبات المحتملة التي تعترض المشاركة واتخاذها، وقد تشمل هذه العقبات، التي لا تخص بالضرورة أية فئة في المجتمع، إعاقة الوصول المادي إلى الحيز القائم على المشاركة؛ وبروتوكول تسجيل معقد ومرهق، وعدم السماح بعدم الكشف عن هويته، وفرض رسوم للمشاركة في العملية، أو النظر المحدود في ساعات العمل العامة و/أو المتطلبات الجغرافية.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تقر المؤسسة العامة وتتخذ تدابير واضحة للتصدي بفعالية للحواجز المتعددة التي تعترض المشاركة أو التخفيف منها، بما في ذلك الوصول المادي إلى الحيز، وبروتوكول تسجيل مبسط، وإلغاء الرسوم، والنظر في ساعات العمل و/أو المتطلبات الجغرافية. ☐ متوسط (1): تقرر المؤسسة العامة وتتخذ تدابير واضحة لمعالجة أو تخفيف عقبات مختارة تعترض المشاركة. ☒ منخفض / لا شيء (0): تبدي المؤسسة العامة اهتماماً محدوداً، أو لا تبدي أي اهتمام أو دليل على معالجة العوائق الرئيسية التي تحول دون المشاركة. ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لم تبد وزارة المالية أي اهتمام أو جهد يتعلق بتذليل العقبات التي تحول دون مشاركة المواطنين في إعداد الموازنة العامة، بل على العكس هي من يضع العقبات أمام مشاركتهم من خلال إعداد الموازنة بسرية تامة، وفي بعض الأحيان التي يتم فيها عرض الموازنة على بعض المؤسسات الأهلية والإعلاميين تكون العملية انتقائية وليست للمشاركة، سواء في الإعداد أو التنفيذ الموازنة العامة. كما أنها لم تعقد أي لقاءات مع المواطنين بهدف رفع وعيهم بأحكام قانون الموازنة السنوي وطرق المشاركة في وضع السياسات المالية والرقابة عليها لتمكينهم من المساءلة حولها، ويمكن تحري ذلك من خلال خلو مواقع وصفحات وزارة المالية بهذه الحملات.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية https://www.pmof.ps/index.php

ركيزة التقييم	ب. 3 الشمولية والوصولية
المؤشر	ب.2.3 إدماج الفئات الضعيفة/المهمشة/غير الممثلة
سؤال المؤشر	- ما هي الفئات الضعيفة/المهمشة/غير الممثلة التالية التي تشارك أو ممثلة في العملية أو الآلية القائمة على المشاركة؟ يرجى اختيار كل ما ينطبق. * ☐ النساء ☐ الشباب ☐ كبار السن ☐ LGBTQI + ☐ الأقليات القومية أو الإثنية ☐ الأقليات الدينية ☐ الأقليات اللغوية ☐ الشعوب والمجتمعات الأصلية ☐ ذوي الاحتياجات الخاصة ☐ الذين يعيشون في فقر ☐ أخرى (يرجى التحديد): _____ ☒ لا شيء/لا ينطبق * تعتمد هذه القائمة غير الشاملة على التصنيف الواسع للأمم المتحدة للفئات الضعيفة. من فضلك انظر هنا لمزيد من المعلومات. - إلى أي مدى تدعم المؤسسة العامة و/أو تيسر المشاركة الشاملة للفئات الضعيفة/المهمشة/غير الممثلة في عملية الموازنة؟ الإرشادات: يجوز للباحث أن يعين تقييماً مرتفعاً، إذ تم تمثيل خمس فئات مختلفة أو أكثر من الفئات المذكورة أعلاه، أو تصنيفاً متوسطاً، إذ تم تمثيل فئتين أو أكثر، أو تصنيفاً منخفضاً، إذ تم تمثيل أقل من فئتين في العملية أو الآلية التشاركية. من المهم أن يثبت الباحث النتائج من خلال المقابلات مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الممثلين المعترف بهم للفئات الضعيفة/المهمشة/غير الممثلة. يرجى ذكر جميع الإجراءات أو التدابير التي اتخذتها المؤسسة العامة لتعزيز إدراج تلك الواردة أعلاه في إطار التبرير الوارد أدناه.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تنشط المؤسسة العامة في البحث عن أفراد من الفئات الضعيفة/المهمشة/غير الممثلة في دعم و/أو تيسير مشاركتهم. ☐ متوسط (1): المؤسسة العامة محايدة أو تقدم دعماً معتدلاً لمشاركة أفراد من الفئات الضعيفة/المهمشة/غير الممثلة. ☒ منخفض / لا شيء (0): تعارض المؤسسة العامة مشاركة أفراد من الفئات الضعيفة/المهمشة/غير الممثلة. ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لم يسبق لوزارة المالية أن أشركت الفئات المهمشة والضعيفة كالنساء والفقراء وكبار السن في إعداد الموازنة العامة والتحضير لها، فعلى سبيل المثال لا تعد وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة جزءاً من التخطيط للموازنات أو اقتراح البرامج، والضغط باتجاه تطبيق برامج خاصة بردم الفجوات الاجتماعية.
مصدر المعلومات	• سعادة، إيمان. 2022.الموازنة العامة الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي والفئات الأكثر هشاشة. معهد ماس: رام الله. https://mas.ps/publications/7260.html

ركيزة التقييم	ب. 3 الشمولية والوصولية
المؤشر	ب.3.3 المشاركة المفتوحة ومتاحة للجميع "غير تقييدية"
سؤال المؤشر	هل تضمن المؤسسة العامة أن تكون العملية أو الآلية القائمة على المشاركة مفتوحة لمشاركة أية جهة فاعلة مدنية فردية، أو جماعية، أو مجموعة مصالح، أو منظمة مجتمع مدني، أو منظمة مجتمعية؟ إرشادات: يعتمد هذا السؤال على السؤالين 125 و128 من مسح الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية، (انظر هنا) لتحديد ما إذا كانت المؤسسة العامة تمارس السلطة التقديرية الاستبعادية التي يسمح فيها للجهات الفاعلة المدنية بالمشاركة في عملية الموازنة، وفي حين أنه قد لا يكون ممكناً لجميع المواطنين أو جميع الجهات الفاعلة المدنية المشاركة في أية عملية بعينها، فإن اختيار المشاركين لا ينبغي أن تقوم به المؤسسة العامة. ويمكن اعتبار أنّ المؤسسة العامة تمارس «السلطة التقديرية الاستبعادية» إذا حددت اختيار المشاركين كلياً أو جزئياً بدعوة مجموعات محددة، وقد يشمل ذلك على سبيل المثال، الدعوة الصريحة إلى المشاركة، عن طريق الاتصال باختيار خبراء من قطاع معين أو الدعوة حصراً إلى مشاركة منظمات محددة من منظمات المجتمع المدني.
الدرجة	☐ نعم (2): المشاركة، من الناحية العملية، مفتوحة للجميع؛ لأن المؤسسة العامة لا تمارس أي سلطة تقديرية في اختيار الأفراد أو الفاعلين المدنيين الجماعيين الذين يشاركون في العملية. ☒ لا (0): المشاركة في الواقع ليست مفتوحة للجميع حيث تمارس المؤسسة العامة حرية التصرف في اختيار الأفراد أو الجهات الفاعلة الجماعية التي تشارك في العملية. ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	في الواقع العملي، تعد عملية المشاركة غير مفتوحة لجميع فئات المجتمع، ويقتصر ذلك بعقد لقاءات وإشراك عدد من الصحفيين ووسائل الإعلام لعرض ملخص حول الموازنة العامة بعد إعدادها فقط.
مصدر المعلومات	لقاء مع عدد من الصحفيين https://www.wafa.ps/Pages/Details/69457

ركيزة التقييم	ب. 3 الشمولية والوصولية
المؤشر	ب.4.3 إمكانية الوصول إلى المعلومات (من ناحية اللغة)
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تنشر المؤسسة العامة الموازنة والمعلومات المالية، والمعلومات عن العملية التشاركية، باللغات الرسمية أو الوطنية للبلد؟ * * إذا لم يكن للبلد لغة رسمية أو وطنية، فهل يمكن الحصول على المعلومات بجميع اللغات الرئيسية للبلد ؟ الإرشادات: يعتمد هذا السؤال على مؤشرات المالية العامة حول انفتاح البيانات وتوقيتها وهيكلها في إطار مقياس البيانات العالمي، والذي يقيم أيضاً مدى توفر بيانات الموازنة باللغات الرسمية أو الوطنية للبلد. لمزيد من المعلومات انظر هنا.

الدرجة	☐ مرتفع (2): تكفل المؤسسة العامة إتاحة جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالموازنة والمعلومات المالية والمعلومات المتعلقة بالعملية التشاركية بجميع اللغات الرسمية أو الوطنية. ☒ متوسط (1): تكفل المؤسسة العامة إمكانية الوصول جزئياً إلى بعض المعلومات المتعلقة بالموازنة والمعلومات المالية و/أو اختيار المعلومات المتعلقة بالعملية التشاركية في جميع الجهات الرسمية أو اللغات الوطنية. ☐ لا (0): لا تقوم المؤسسة العامة بنشر و/أو ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموازنة أو الضرائب و/أو المعلومات المتعلقة بالعملية القائمة على المشاركة، بجميع اللغات الرسمية أو الوطنية. ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	متوسط، تكفل وزارة المالية إمكانية الوصول جزئياً إلى بعض المعلومات المتعلقة بالموازنة والمعلومات المالية فقط. تنشر وزارة المالية الوثائق والتقارير باللغة العربية من ضمنها الموازنة العامة، ورزنامة إعداد الموازنة ووثائق إعداد الموازنة، إضافة إلى التقارير الشهرية والربعية وغيرها.. أغلبها على صيغة pdf. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تتوفر معلومات متعلقة بعملية المشاركة أو التشاركية.
مصدر المعلومات	للمزيد يمكن الاطلاع على: https://www.pmof.ps/index.php

ركيزة التقييم	**ب. 3 الشمولية والوصولية**
المؤشر	ب.5.3 جودة موازنة المواطن
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تقدم المؤسسة العامة المعلومات الأساسية * من خلال موازنة المواطن؟ * من خلال مسح الموازنة المفتوحة، يقترح IBP أن «المعلومات الأساسية» تشمل أ. مجاميع الإيرادات والنفقات، ب. مبادرات السياسة الرئيسية، ج. تنبؤات الاقتصاد الكلي، د. معلومات الاتصال لمتابعة المواطنين. إرشادات: يعتمد هذا السؤال على السؤال 64 من مسح الموازنة المفتوحة لشركة IBP (انظر هنا)، كجزء من سلسلة من الأسئلة حول الممارسات الجيدة حول صياغة ونشر موازنة المواطن. يجب على الباحثين تقييم هذا المؤشر بناءً على المعلومات المدرجة في موازنة المواطنين المتاحة للجمهور. يرجى الاطلاع على المؤشرات أ.7.1 أ.6.1 لمزيد من المعلومات عن إنتاج موازنة المواطنين وتوافرها وحسن توقيتها في المؤسسة المقررة، وإذا لم تنتج المؤسسة المقررة موازنة للمواطنين، فإنها ستحصل على درجة منخفضة/ معدومة، ودرجة 0، على هذا المؤشر.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تقدم المؤسسة العامة كل المعلومات الأساسية المدرجة كجزء من موازنة المواطن. ☐ متوسط (1): تقدم المؤسسة العامة بعض المعلومات كجزء من موازنة المواطن، ولكنها تستبعد فئة واحدة أو أكثر من المعلومات الأساسية. ☐ لا (0): لا تنتج المؤسسة العامة موازنة للمواطن (انظر المؤشر A.1.6) أو لا تقدم، في حالة إنتاجها، أي معلومات أساسية كجزء منها. ☒ غير منطبق

التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	متوسط، تقدم وازرة المالية كل المعلومات الأساسية المدرجة كجزء من موازنة المواطن، إذ نشرت وزارة المالية موازنة المواطن 2022، شملت معلومات تعريفية بماهية موازنة المواطن، ولماذا يتم إعدادها إضافة إلى معلومات حول التوقعات الاقتصادية، والموارد المالية والنفقات الحكومة المتوقعة، وأهم معالم الموازنة من حيث الدين العام والمنح والمساعدات وتوزيع الموازنة حسب مهام الحكومة والخدمات التي تقدمها، إضافة إلى مؤشرات الموازنة التي تستجيب للنوع الاجتماعي. أما بالنسبة لمعلومات الاتصال والتواصل، فاقتصرت على رقم هاتف الوزارة وموقعها الإلكتروني وصفحة على الفيسبوك، ولم يتم تحديد أي مركز لمتابعة الجمهور بل تم نشر رقم هاتف الوزارة غير المفعل. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية لا تقوم بنشر موازنة المواطن في موعدها ولا يوجد للمواطن أية مشاركة فيها.
مصدر المعلومات	وزارة المالية. 2022. موازنة المواطن 2022. https://www.pmof.ps/documents/budget/2022/citizen2022.pdf

ركيزة التقييم	**ب. 3 الشمولية والوصولية**
المؤشر	ب.6.3 فرص المشاركة عن بُعد
سؤال المؤشر	إلى أي مدى توفر المؤسسة العامة للجمهور فرصاً مجدية للمشاركة عن بُعد في عملية الموازنة؟ إرشادات: ازدادت أهمية إتاحة الفرص للمواطنين للمشاركة عن بعد في عملية الموازنة في ضوء جائحة COVID-19 والقيود المفروضة على التجمعات. بينما وجد استطلاع الموازنة المفتوحة لـ IBP أن المساحات الرقمية والإلكترونية للمشاركة العامة زادت أثناء الوباء، فمن المهم التأكد من أن مثل هذه المساحات توفر أيضاً فرصاً ذات مغزى للمواطنين للتأثير على صنع القرار. وكما هو الحال بالنسبة للمؤشرات B1.5 B1.6 بشأن عمق المشاركة في مرحلتي ما قبل الموازنة وما بعدها من دورة الموازنة، يعتمد هذا المؤشر على «الطيف IAP2 للمشاركة العامة» (انظر هنا). ويستخدم هذا الطيف عادة لتحديد وتحديد مستوى مشاركة الجمهور في عملية المشاركة العامة.
الدرجة	☐ مرتفع (2): توفر المؤسسة العامة فرصًا مجدية للمشاركة عن بعد من خلال تمكين الجمهور من اتخاذ قرارات حول صياغة الموازنة أو تنفيذها، أو الشراكة مع الجمهور للمشاركة في إنشاء بدائل، من خلال المساحات الرقمية والإلكترونية. ☐ متوسط (1): توفر المؤسسة العامة فرصاً للمشاركة عن بعد عن طريق إشراك الجمهور في القرارات المتعلقة بصياغة الموازنة أو تنفيذها عن طريق النظر في الاحتياجات والأولويات، أو الحصول على مدخلات عامة، من خلال الأماكن الرقمية والإلكترونية. ☒ لا (0): لا توفر المؤسسة العامة فرصاً أو فرصاً محدودة للمشاركة عن بعد أو تخبر الجمهور فقط بالقرارات المتعلقة بصياغة الموازنة أو تنفيذها من خلال المساحات الرقمية والإلكترونية. ☐ غير منطبق
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا، بشكل عام لا توفر وزارة المالية أية آلية أو فرصة للمشاركة في عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والرقابة عليها، ومن ضمنها آليات وفرص المشاركة عن بُعد والمساحات الرقمية غير تفاعلية، تم فحص أيقونة "تواصل معنا" على موقع وزارة المالية الرسمي إلا أنها غير مفعلة، وتم فحص صفحة الفيسبوك الخاصة بالوزارة وتبين أنها لا ترد على استفسارات المواطنين على منشوراتها.
مصدر المعلومات	للمزيد يمكن الاطلاع على: موقع وزارة المالية https://www.pmof.ps/# صفحة وزارة المالية على الفيسبوك https://www.facebook.com/PMOFPS/

المجموعة الرابعة: المساءلة

ركيزة التقييم	ب 4 المساءلة
المؤشر	ب 4.1 حلقة التغذية الراجعة
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تقدم المؤسسة العامة تغذية راجعة حول إدراج المدخلات العامة (تدخلات وملاحظات المواطنين) في القرارات المتعلقة الموازنة؟ إرشادات: يعتمد هذا السؤال على السؤالين 231 و331 من مسح الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية (انظر هنا) اللذين يقيّمان مدى تزويد السلطة التنفيذية للجمهور بالتعليقات حول كيفية إدراج مدخلات المواطنين في الصياغة (231Q) أو المراقبة والتنفيذ (331Q) من الموازنة السنوية. قد تقدم المؤسسة العامة ملاحظات حول إدراج المدخلات العامة في أي أو جميع مراحل عملية الموازنة. يرجى تحديد المرحلة التي يتم النظر فيها في مربع التبرير أدناه.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تقدم المؤسسة العامة سجلاً مكتوباً لقائمة التدخلات العامة (ملاحظات المواطنين) من العملية أو الآلية التشاركية وتقرير مفصل عن كيفية استخدام المدخلات العامة أو الإدماج. ☐ متوسط (1): تقدم المؤسسة العامة سجلاً مكتوباً لقائمة المدخلات العامة من العملية أو الآلية التشاركية، ولكنها توفر معلومات محدودة أو لا توفر معلومات عن كيفية استخدام المدخلات أو دمجها. ☒ منخفض / لا شيء (0): لا تقدم المؤسسة العامة سجلاً مكتوباً لقائمة المدخلات العامة من العملية أو الآلية التشاركية وتوفر معلومات محدودة أو معدومة حول كيفية استخدام المدخلات العامة أو دمجها. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	منخفض، نظراً لأنه لا يتم إشراك المواطنين في أية مرحلة من مراحل الموازنة بشكل فعلي، وبالتالي لا تقدم سجلاً مكتوباً لقائمة المدخلات العامة من العملية أو الآلية التشاركية، كما لا توجد دائرة أو جهة مختصة في وزارة المالية تعنى بشؤون المشاركة المجتمعية. وبالرغم من ذلك، تقوم بعض مؤسسات المجتمع المدني (الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة) بعمليات التدقيق، مثل تحليل أداء الموازنة العامة والتقارير ذات العلاقة في إدارة المال العام، بشكل منفرد، وتقوم بإرسال نتائج التقارير وتوصياتها لوزارة المالية ومجلس الوزراء _على الرغم من عدم قيامه بإشراك المؤسسات أو المواطنين_ لكن، وفي بعض الأحيان يقوم مجلس الوزراء بالأخذ ببعض توصيات الفريق الأهلي لكن دون الإشارة إلى أن مصدرها الفريق الأهلي.
مصدر المعلومات	من خلال تتبع موقع وزارة المالية لا يظهر أن هناك أية دائرة تعنى بإشراك المواطنين، وبالتالي تقديم التغذية الراجعة، يمكن الاستدلال على ذلك من خلال مراجعة موقع وزارة المالية. https://www.pmof.ps/index.php

ركيزة التقييم	ب 4 المساءلة
المؤشر	**ب 4.2 التأثير على قرارات الموازنة**
سؤال المؤشر	إلى أي مدى يؤثر الجمهور على الموازنة و/ أو القرارات المتعلقة بالموازنة من خلال العملية أو الآلية التشاركية؟ التوجيه: يقيِّم هذا السؤال إلى أي مدى تم دمج المدخلات العامة، المتولدة من خلال العملية أو الآلية التشاركية، في صياغة ميزانية المؤسسة العامة ومراقبتها و/ أو تنفيذها، وبالتالي التأثير عليها. عند تصنيف هذا المؤشر، يجب على الباحث الرجوع إلى وثائق الموازنة ذات الصلة أو الرئيسية لفحص إلى أي مدى تعكس المدخلات العامة والأولويات المحددة من خلال الفضاء التشاركي. وبالمثل، قد يعتمد الباحث أيضاً على المؤشر 1.4B حول مدى تقديم المؤسسة العامة للتغذية الراجعة في كيفية إدراج المدخلات العامة في القرارات المتعلقة بالموازنة ، إذا كان متاحاً، يمكن للباحث الرجوع إلى قائمة (قوائم) المدخلات العامة و/ أو التقارير المقدمة من المؤسسة حول كيفية استخدام المدخلات العامة أو دمجها في قرارات الموازنة. يمكن أيضاً عرض هذا السؤال جنباً إلى جنب مع المؤشرين 5.1B و6.1B حول عمق المشاركة العامة في عمليات الموازنة. إذا تم تمكين المواطنين لاتخاذ قرارات بشأن صياغة الموازنة أو تنفيذها، فسيترتب على ذلك أن تأثيرهم على قرارات الموازنة من المرجح أن يكون عالياً.
الدرجة	☐ مرتفع (2): يؤثر الجمهور بشكل كبير على الموازنة و/ أو القرارات المتعلقة بالموازنة، مع انعكاس معظم المدخلات والأولويات العامة في وثائق أو عمليات الموازنة الرئيسية. ☐ متوسط (1): يؤثر الجمهور بشكل معتدل على الموازنة و/ أو القرارات المتعلقة بالموازنة، مع انعكاس بعض المدخلات والأولويات العامة في وثائق أو عمليات الموازنة الرئيسية. ☒ منخفض / لا شيء (0): للجمهور تأثير محدود أو ليس له تأثير على الموازنة و/ أو القرارات المتعلقة بالموازنة، مع وجود مدخلات وأولويات عامة قليلة أو معدومة في وثائق الموازنة االرئيسية أو العمليات. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	بالرغم من أن وزارة المالية لا تقوم بإشراك المواطنين في أي عملية من عمليات الموازنة، وتكتفي بنشر الوثائق، إلا أن بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، والفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة يقومان بمراجعة بيانات الموازنة وتحليلها وتقديم التوصيات والمطالب حول آلية توزيع الإنفاق في الموازنة، وفي بعض الأحيان يتم الأخذ بالتوصيات وعكسها على قرارات ذات علاقة في الموازنة مثل القرارات المتعلقة بتخفيض فاتورة الرواتب وفاتورة التحويلات الطبية وصافي الإقراض وذلك دون الإشارة إلى مصدر تلك التوصيات.
مصدر المعلومات	تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2202 تقرير-واقع-النزاهة-ومكافحة-الفساد-للعام-2022-نهائي-للويبسايت-1685619866.pdf (aman-palestine.org) حول قرارات تخفيض الإنفاق: تقرير أداء الموازنة العامة 2202 تقرير-تحليل-أداء-الموازنة-للعام-2022-1685517688..pdf (aman-palestine.org)

ركيزة التقييم	ب 4 المساءلة
المؤشر	**ب 4.3 التبرير والمداولة**
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تقوم المؤسسة العامة بما يلي: أ. تقديم مبرر أو أسباب لإدراج أو عدم إدراج المدخلات العامة في الموازنة أو القرارات المتعلقة بالموازنة ب. توفير الفرص للمواطنين للتداول في القرارات حول إدراج أو عدم إدراج المدخلات العامة؟ التوجيه: بينما يُقيِّم المؤشر ب 1.4 ما إذا كانت المؤسسة العامة تقدم تغذية راجعة حول مدى إدراج المدخلات العامة في الموازنة، فإن هذا المؤشر يقيِّم إلى أي مدى تبرر المؤسسة العامة إدراج أو عدم إدراج المدخلات العامة ومدى ذلك. التي تسمح المؤسسة العامة للجمهور بالتداول في هذه القرارات. قد يتخذ توفير التبرير وفرص التداول أشكالاً عديدة، وقد يشمل ذلك تقديم ونشر الأسباب في تقرير مفصل عن إدراج المدخلات العامة في القرارات المتعلقة بالموازنة (انظر المؤشر ب 1.4)، تسهيل المداولات في منتديات التشاور المفتوحة وجلسات الاستماع العامة، أو من خلال القنوات الأخرى القائمة للتواصل والتواصل مع الجمهور (انظر المؤشر ب 2-1). يرجى تحديد كيف تقدم المؤسسة العامة التي تم تقييمها مثل هذا التبرير و/ أو الفرص للتداول في مربع التبرير أدناه.
الدرجة	☐ مرتفع (2): تقدم المؤسسة العامة مبررات أو أسباباً لإدراج أو عدم إدراج المدخلات العامة وتوفر فرصة كافية للجمهور للتشكيك في هذه القرارات أو تداولها. ☐ متوسط (1): تقدم المؤسسة العامة مبررات أو أسباباً لإدراج أو عدم إدراج المدخلات العامة ولكنها لا توفر فرصة كافية للجمهور للتشكيك في هذه القرارات أو تداولها. ☒ منخفض / لا شيء (0): لا تقدم المؤسسة العامة مبرراً أو أسباباً لإدراج أو عدم إدراج المدخلات العامة ولا توفر فرصاً للجمهور للتشكيك في هذه القرارات أو تداولها. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	نادراً ما تقوم وزارة المالية بعقد أية مشاورات مجتمعية حول الموازنة العامة، كما لا تقوم بتقديم أي مبررات حول عدم إدخال أو تجاهل ملاحظات مؤسسات المجتمع المدني، إذ تستمر وزارة المالية بإعداد الموازنة بتجاهل مطلق للمجتمع المدني، كما لا يوجد أية دائرة تعنى بالمشاركة المجتمعية.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية https://www.pmof.ps/index.php

ركيزة التقييم	ب 4 المساءلة
المؤشر	**ب 4.4 إشراك القيادة العليا**
سؤال المؤشر	إلى أي مدى تشارك القيادة العليا أو رئيس المؤسسة العامة * في العملية أو الآلية التشاركية؟ * لأغراض هذا التقييم، قد يكون «رئيس المؤسسة» أي فرد، أو مجموعة من الأفراد، مفوضين قانوناً أو مكلفاً رسمياً بسلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالوظيفة العامة وإدارة المؤسسة العامة. التوجيه: يعتمد هذا السؤال على المؤشر أ 2-1 حول الإرادة السياسية لدعم العمليات التشاركية لتقييم مدى قيام رئيس المؤسسة بترجمة الإرادة السياسية لقيادة و/ أو دعم العملية أو الآلية التشاركية الحالية في المؤسسة العامة التي تم تقييمها في مارس. قد يشمل ذلك حضور المنتديات التشاركية، والإشارات إلى العملية التشاركية في الخطب والبيانات والمقابلات وغيرها من الاتصالات الرسمية، أو جهود أخرى محددة لتشجيع مشاركة أوسع وأكثر شمولاً في العملية التشاركية.
الدرجة	☐ مرتفع (2): يقود رئيس المؤسسة أو يدعم ويدافع بشكل استباقي عن المشاركة العامة في عمليات صنع القرار. ☐ متوسط (1): رئيس المؤسسة محايد بشأن قيمة وأهمية المشاركة العامة في عمليات صنع القرار ولا يدعم ولا يعارض بنشاط المبادرات لتسهيل أو تعزيز هذه المشاركة. ☒ منخفض / لا شيء (0): يعارض رئيس المؤسسة أو يبدي اهتماماً محدوداً بدعم المبادرات لتسهيل تعزيز المشاركة العامة في عمليات صنع القرار. ☐ غير قابل للتطبيق (-) رئيس المؤسسة على استعداد لدعم وتعزيز المشاركة في صنع القرار، ولكنه غير قادر على القيام بذلك بسبب القيود القانونية (راجع 3A) أو الفضاء المدني (راجع 4A) أو قيود أخرى.
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا يبدي وزير المالية اهتماماً للانفتاح على منظمات المجتمع المدني أو اتباع النهج التشاركي.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية https://www.pmof.ps/index.php صفحة وزارة المالية https://www.facebook.com/PMOFPS/

ركيزة التقييم	ب 4 المساءلة
المؤشر	**ب 5.4 آليات الرقابة**
سؤال المؤشر	هل تخضع العملية أو الآلية التشاركية في المؤسسة العامة لأي شكل من أشكال الرقابة الداخلية أو الخارجية؟ التوجيه: يمكن لآلية إشراف فعالة أن تعزز المساءلة من خلال ضمان المراقبة والمراجعة والتقييم المنتظم للعملية أو الآلية التشاركية، قد تتخذ آليات الرقابة أشكالاً مختلفة اعتماداً على الغرض منها، وقد تشمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المختلفين. يرجى الاطلاع هنا لمزيد من المعلومات حول الاعتبارات الرئيسية في إنشاء آلية رقابة فعالة ومناسبة، إذا تم إنشاؤها في المؤسسة العامة التي تم تقييمها، يرجى وصف طبيعة وتكوين آلية الرقابة بإيجاز في مربع التبرير أدناه.

الدرجة	☐ نعم (2): تخضع العملية أو الآلية التشاركية للرقابة الداخلية أو الخارجية والمراقبة والتقييم. ☐ لا (0): لا تخضع العملية أو الآلية التشاركية للرقابة الداخلية أو الخارجية والمراقبة والتقييم. ☒ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا تتوفر آليات تشاركية تقوم بها الحكومة مع منظمات المجتمع المدني أو آليات لمشاركة المواطنين، ولم يتم وضع أية سياسات أو آليات لتنظيم العلاقة التشاركية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي ينفي وجود أو تشكيل آلية للرقابة لهذا الغرض. كما لم تشر تقارير ديوان الرقابة للعملية التشاركية ولم يتم أخذها كمعيار للتدقيق، في عمليات التدقيق التي يقوم بها الديوان.
مصدر المعلومات	تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية

ركيزة التقييم	**ب 4 المساءلة**
المؤشر	ب 6.4 الشكاوى
سؤال المؤشر	هل توفر المؤسسة العامة الفرص للمواطنين لتسجيل الشكاوى و/ أو الحصول على تعويض فيما يتعلق بالمشاركة العامة في العملية أو الآلية التشاركية؟ إرشادات: يعتمد هذا السؤال على معايير الحوكمة المفتوحة لمنظمة الشفافية الدولية بشأن المشاركة (انظر هنا ، ص 6) لتحديد ما إذا كان لدى أي مواطن أو ممثل للمجتمع المدني مستبعد من العملية التشاركية خيارات للطعن في هذا الاستبعاد والطعن فيه و/ أو الحصول على تعويض مناسب في حالة الانتقام للمشاركة في عملية أو آلية الميزانية. قد تشمل الخيارات المتاحة للجمهور لتسجيل الشكاوى أو تلقي الإنصاف مساحات عبر الإنترنت وخارجها، بما في ذلك أنظمة الشكاوى الرسمية، وقنوات التغذية الراجعة والإبلاغ المستقلة، أو المسؤولين المعينين للتعامل مع الشكاوى والرد عليها في الوقت المناسب. إذا كان ذلك متاحاً في المؤسسة العامة التي تم تقييمها، يرجى وصف طبيعة وعمق الشكاوى و/ أو نظام الإنصاف في مربع التبرير أدناه.
الدرجة	☐ نعم (2): توفر المؤسسة العامة الفرص للمواطنين لتسجيل الشكاوى والحصول على تعويض فيما يتعلق بالمشاركة في العملية أو الآلية التشاركية. ☒ لا (0): لا توفر المؤسسة العامة الفرص للمواطنين لتسجيل الشكاوى والحصول على تعويض فيما يتعلق بالمشاركة في العملية أو الآلية التشاركية. ☐ لا ينطبق (-)
التوضيح يرجى وصف سبب (أسباب) الدرجة المقدمة بإيجاز.	لا، على الرغم من وجود نظام للشكاوى ووحدات في أغلب المؤسسات العامة ووجود إدارة عامة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، إلا أنه لا توجد آلية للحصول على تعويض فيما يتعلق بالمشاركة في العملية أو الآلية التشاركية.
مصدر المعلومات	موقع وزارة المالية https://www.pmof.ps/index.php

الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة: ائتلاف عدد من المنظمات الأهلية الفلسطينية التي عملت على تنسيق جهودها الرامية لتعزيز نظم المساءلة ومبادئ الشفافية في إدارة المال العام وبشكل خاص الموازنة العامة. ويتبنى الفريق منهج عمل يقوم على الشراكة الفاعلة مع جميع المعنيين في مجال إدارة المال العام بمن فيهم وزارة المالية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة في عملية التخطيط؛ لتحقيق الأهداف العامة التالية:

- تعزيز الشفافية من حيث نشر المعلومات الخاصة بالسياسة المالية والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، وتعزيز موقع ترتيب فلسطين على المؤشر الدولي لشفافية الموازنة.
- تعزيز نظم المساءلة حول النفقات والإيرادات العامة.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية وتحديد أولويات الإنفاق والتطوير والخطط الوطنية القطاعية بما يخدم مصالح المواطن الفلسطيني ويحقق أهداف التنمية المستدامة.
- رفع وعي المواطن الفلسطيني بأحكام قانون الموازنة السنوي وطرق المشاركة في وضع السياسات المالية والرقابة عليها لتمكينه من المساءلة حولها.
- تقديم توصيات لمجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة بإدارة المال العام بهدف تحسين إدارة المال العام؛ وذلك من خلال عملية التحليل الدوري للموازنة العامة والإجراءات المالية المتخذة من قبل وزارة المالية التي يقوم بها الفريق الأهلي.

تم تأسيس الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة عام 2011، ويضم في عضويته عدداً من المنظمات الأهلية القطاعية وهي: ائتلاف أمان (السكرتاريا التنفيذية للفريق الأهلي)، مؤسسة مفتاح، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، مركز إبداع المعلم، مركز العمل التنموي – معا، اتحاد لجان العمل الزراعي، الإغاثة الزراعية، اتحاد لجان العمل الصحي، اتحاد الصناعات الغذائية، اتحاد الصناعات الدوائية، اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية)ماس(، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، جمعية منتدى المثقفين الخيرية، مؤسسة فلسطينيات، معهد أريج، مؤسسة الحق، معهد التعليم المستمر)جامعة بيرزيت(، مركز دراسات التنمية IDS ، مؤسسة النيزك، مركز القدس للمساعدة القانونية، مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مؤسسة قادر للتنمية الاجتماعية، جمعية تنمية المرأة الريفية، مؤسسة مساواة، والهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، مركز تطوير المؤسسات الأهلية، معهد الحوكمة الفلسطيني، صحيفة الحدث، جمعية بنيان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية، مركز الصداقة الفلسطيني للتنمية، المنتدى الاجتماعي التنموي، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية – بال ثينك، مركز الهدف لحقوق الإنسان، المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، الهيئة الأهلية لرعاية الأسرة، العربي للتطوير الزراعي، صحيفة الاقتصادية، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين.